(العراق بين إجراء التعداد السكاني لعام 2024 وتحدياته الجيوبولتيكية)

م.د.حيدر فاضل عبد الرضا ديواني
المديرية العامة لتربية محافظة كربلاء المقدسة

المستخلص:

التعداد السكاني متركز من المتركزات الجغرافية التي تحاول الدولة من خلاله رسم خططها المستقبلية والتي عن طريقها تهدف الى وضع سياسات تنموية تعمل على تحسين المجالات الحياتية الحالية وتطويرها ومعالجة نقاط الخلل وتعزيز نقاط القوة ، كخدمات البنى التحتية والفوقية وخدمات التعليم ومصادر الطاقة وتوليدها توليد و ازمت السكن ومعالجتها والخدمات الصحية وتوفيرها ، والمصدر المعيشي وتحسينه والأمن ومعالجته والنقل وتقويمه وغيرها من المتركزات الأخرى التي تعمل المؤسسات الحكومية على تنميتها عن طريق علميات التنمية للمجتمعات البشرية الريفية والحضرية .

معظم الدول بالعالم تحاول ان تُجري تعدادها السكاني كل خمسة او عشرة سنوات ، وقد حاول العراق بعد سنة 2003 أن يجري التعداد السكاني لكن لم يَفلح بذلك ، بسبب عدة تحديات واجهتها خلال تلك المدة ، وقد بقي موضوع التعداد السكاني مشروع تحاول الحكومات العراقية المتلاحقة تطمح إلى تنفيذه دون جدوى ، وذلك بسبب عدة تحديات جيوبولتيكية قد واجهت عملية التنفيذ منها (سياسية ، واقتصادية ، وأمنية ، واجتماعية ، وثقافية ، ومالية) وغيرها من التحديات التي قد تمثل تحديات ذات بعد جيوبولتيكي للمؤسسات الحكومية ، إلا ان جاءت الحكومة العراقية الحالية ، والتي وضعت ضمن برنامجها الحكومية كيفية تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن، وقد استطاعت أن تنفذ هذا البرنامج رغم كل الصعوبات والتحديات الجيوبولتيكية التي رافقت عملية التنفيذ ، ولهذا تحاول الدراسة أن تسلط الضوء على جزء من تلك التحديات التي تعتقد بانها ذات تأثير كبير على عملية إجراء التعداد والتي يمكن مستقبلا تجنبها او العمل على تعزيزها وتطويرها من اجل تجنب الأثار المترتبة على عملية إجراء التعداد العام للسكان . تتمحور وفق ثلاثة مباحث بالمبحث الأول تناولت تاريخ التعداد السكاني بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية ، وبالمبحث الثاني التحديات الجيوبولتيكية التي ترافق إجراء التعداد العام للسكان ، والمبحث الثالث دور التعداد العام للسكان بالتنمية، والاستنتاجات والتوصيات .

Iraq between conducting the 2024 population census and its geopolitical challenges

Abstract:

The population census is one of the geographical centers through which the state tries to draw its future plans، through which it aims to establish development policies that work to improve and develop current life areas، address weaknesses and enhance strengths، such as infrastructure and superstructure services، education services، energy sources and their generation، housing crises and their treatment، health services and their provision، livelihood and its improvement، security and its treatment، transportation and its evaluation، and other centers that government institutions work to develop through development processes for rural and urban human communities. Most countries in the world try to conduct their population census every five or ten years. Iraq tried to conduct a population census after 2003، but it did not succeed، due to several challenges it faced during that period. The population census remained a project that successive Iraqi governments tried to implement without success، due to several geopolitical challenges that faced the implementation process، including (political، economic، security، social، cultural، and financial) and other challenges that may represent challenges with a geopolitical dimension for government institutions. However، the current Iraqi government came، which included in its government program how to implement the general population and housing census، and it was able to implement this program despite all the difficulties and geopolitical challenges that accompanied the implementation process. Therefore، the study tries to shed light on some of those challenges that it believes have a major impact on the census process، which can be avoided in the future or work to strengthen and develop them in order to avoid the effects. The consequences of conducting the general population census. The study is divided into three sections. The first section deals with the history of the population census in Iraq since the establishment of the Iraqi state. The second section deals with the geopolitical challenges that accompany conducting the general population census. The third section deals with the role of the general population census in development، and the conclusions and recommendations.

المقدمة :

يرجع تاريخ التعدادات السكانية بالعراق الى عهد القرن التاسع عشر حيث السلطات التركية وكيفية محاولتها لإجراء تعداد لسكان الولايات العثمانية التابعة لها ومنها ولاية العراق ، وقد أخذت عملية التعدد تتطور بعد تأسيس

الدولة العراقية الحديثة بعد سنة 1920 ميلادية ، ولما للموضوع من أهمية في معرفة طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان وإمكان تركزهم وتشتتهم أخذت السلطات بالعراق تطور من عملية إجراء التعداد السكاني وقد كان او تعداد رسمي حقيقي في سنة 1947 والذي اخذ كل عشرة سنوات يعمل العراق على أجراءه ، لكن بعد تغيير نظام الحكم بالعراق وما رافق ذلك من تحديات متعددة تم تأجيل موعد إجراء التعداد لعدة مرات، لكن يبدوا ان تعدد التجارب في إدارة الدولة قد تكسب المزيد من الخبرة لتجنب الأخطاء وهذا ما نجده في الحكومة العراقية الحالية من قيامها بتنفيذ عدة مشاريع كانت تمثل تحديات لحكومات سابقة ومنها التعداد السكاني .

مشكلة الدراسة : في ظل إجراء التعداد العام للسكان وفي الظروف الطبيعية ترافق عملية التنفيذ مجموعة من التحديات ، أما في ظل الظروف المحيطة بالعراق فقد تكون تلك التحديات ذات بعد جيوبولتيكية ، فما هي تلك التحديات وكيف استطاع العراق ان يتجنبها او يعمل على توظيفها لخدمة مصالح الدولة العراقية في سنة 2024 من اجل إتمام عملية التعداد العام للسكان والمساكن ، وما هي الأثار المترتبة عن إتمام عملية التعداد في ظل الكم الهائل من البيانات الخام التي سوف يوفقها التعداد السكاني .

فرضية الدراسة : من المؤكد ان هناك تحديات قد واجهت السلطات القائمة على إجراء التعداد العام للسكان وهذه التحديات هي التي أخرت عملية إجراء التعداد السكاني طيلة المدة الزمنية السابقة (منذ سنة 1997 م)، وان تلك التحديات ستحاول الدراسة ان تسلط الضوء عليها خلال متن البحث ،وكما ان هكذا تعداد يعتمد الاستمارات الإلكترونية ذات الأسئلة المتعددة يوفر مجموعة كبيرة من البيانات الحقيقية التي سوف تسهم في الشروع بالمزيد من الدراسات التحليلية التي تعالج عدة مشاكل يمكن عن طريقها تقليل الأثار المترتبة على المجتمع العراقي .

منهجية الدراسة : تستخدم الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي كما إنها تحاول ان توظف المنهج الوظيفي وتأثيره وتبيان أبعاد منهج تحليل القوى من خلال تسليط الضوء على تحليل التحديات.

أهمية الدراسة : تعمل الدراسة على تسليط الضوء التحديات التي تواجه التعداد العام للسكان وتلك التحديات والمقصود بها التحديات السياسية والاقتصادية والمالية والفنية والتكنلوجية والاجتماعية والثقافية ، اذ يعتقد الباحث إنها تحديات حقيقية وهي التي سببت في تأخر إجراء عملية التعداد في وقتها المحدد التي كان من المفترض إن يتم أجراءها في سنة 2007 وفي سنة 2017 والتعداد الثالث في سنة 2027 ما بعد تغيير نظام الحكم بالعراق ، ان تلك التحديات باقية مستمرة في ظل التعامل مع نتائج التعداد وعمل التعدادات اللاحقة ولهذا يعتقد الباحث إنها تحديات ذات بعد جيوبولتيكية ، وليس بالضرورة ان يتم ذكرها مصطلح الجيوبولتيك باستمرار كما يعتقد البعض ، بل التحدث عن ذلك التحدي وتسليط الضوء عليه قد يعطي تصور ذات بعد جيوبوليتيكي ، لان الجيوبوليتيك محسوس وليس ملموس .

المبحث الأول

تاريخ العداد العام للسكان بالعراق منذ مرحلة التأسيس

ان دراسة تاريخ العداد العام للسكان تمثل مرحلة انطلاقة مهمة لمعرفة بداية عمليات الأجراء للتعداد السكان بالعراق ، متى بداءة ماذا أعطت كيف استمرت وما هو دورها في استمرارية عمل المؤسسات الحكومية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية في سنة 1920، ولهذا سنحاول إن نتطرق إلى ذلك عن طريق التالي :

اولاً ـ الأرقام التقديرية للسنوات التي سبقت تعداد سنة 1947 : حسب الإحصائيات التقديرية إن سكان العراق بلغ حوالي (1،25 مليون نمسة) في منتصف القرن التاسع عشر ،ليرتفع في سنة 1884 إلى حوالي (1،4 مليون نسمة) ، ومع الانتقال إلى بداية القرن العشرين (في سنة 1913 ميلادية) بلغ عدد سكان العراق اكثر من اثنان مليون نسمة ، وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في سنة 1921 . بعد تأسيس الدولة العراقية تم إجراء عدة تعدادات سكانية ، أولها كان في سنة 1934 ميلادية والذي تم العمل به بالاعتماد على مختاري المناطق الجغرافية؛ ورغم عدم دقته بياناته إذ كانت تنقص الجهة المنفذة الخبرة والكفاء في المجال الإحصائي إلا انه تم الأخذ ببيانته والاعتماد عليها في منح الدفاتر الخاصة بالجنسية والخدمة العسكرية والتحضير للانتخابات البرلمانية بالعراق، بلغ عدد السكان في هذا التعداد حوالي (3،2 مليون نسمة) ، [1] .

ثانيا ـ التعداد العام للسكان في سنة 1947: نفذت مديرية النفوس العامة التعداد السكاني لسنة 1947 والتي كانت في تلك المدة تلتزم بالعمل بحقلين وهما الإحصاء والتسجيل والذي ستلزمه قانون تسجيل النفوس العام رقم (54) لسنة 1927 والذي قام ينقل المعلومات لأجل التسجيل حوالي (42 مستخدم وموظف) ولمدة معلها ثلاثة سنوات الى سجلات عددها (5023) ومن العوائل (809026) ومجموع نفوسها (4486431 نسمة) موزعة على أربعة عشر لواء ومقسمة الى وحدة إدارية (ناحية) مع تفاصيل المحلات والقرى فيها والتي بلغت (9776) بين محلة وقرية ، هذا فيما يخص التسجيل .

فيما يخص الإحصاء فقد استخدمت فيها المكائن الحسابية الإحصائية لشركة (ياورز سامان) المستخدم في هذا المجال (18) لكل من مكائن التخريم والفحص وماكنة واحدة للتخريم والفحص الاتوماتيكي وماكنة واحدة للتدقيق وماكنتي إفراز وماكنة واحدة للإفراز المزدوج والطبع ؛ واستعيرت ماكنة التخريم العائدة لوزارة الاقتصاد مدة تتجاوز السنتين . كل هذه المكائن من ذوات الخمسة والستين عمودا واثنى عشر حقلا أفقيا وقد استعمل في هذه العملية (525 مليون) كارت ، وان هذه العلمية كان مقدر لها مدة سنتين على الأكثر ، إلا ان التبدل السريع في المستخدمات بسبب اعتزالهن الخدمة او الاستغناء عن بعضهن بسبب فقدان القابلية قد سببت إطالة الوقت حتى كاد يتجاوز الأربع سنوات تخللها من الصعوبات الفنية والإدارية التي لا مجال لذكرها وقد استخدم في هذا العمل عدد من المستخدمات معدله (42) للمدة نفسها ، ينظر للجدول (2).بالإضافة الى ذلك اشتغل في يوم

الإحصاء (19/ 10/ 1947) بما مقداره (4763 سيارة) بين تورن وركاب (باص) واشترك في هذه المناسبة جميع طلاب المدارس المتوسطات فما فوق[*](أي طلبة مرحلة الدراسة المتوسطة والإعدادية والمعاهد والكليات) وجميع موظف الدولة ، ما عدا كبارهم الذين شاركوا فيه كمشرفين بمقتضى وظائفهم ولم يحدث في ذلك اليوم ما يكّدر صفوة الامن العام ، اما المصروفات المالية فكانت كالتالي:

- عملية اجراء الإحصاء عدا موظفي مديرية النفوس العامة (71933.731 دينار).
- عملية التسجيل (50217.176 دينار).
- عملية الإحصاء والتبويب والطبع (38969.684 دينار).

في سنة 1952 استطاعت مديرية النفوس العامة ان تبتاع من شركة(باورز ساماس) ماكنتين افراز وماكنة افراز المزدوج والطبع الاتوماتيكي والمدققة العامة وثلاثة من كل آلة التخريم والفحص وذلك لإتمام الاعمال التحليلية التي تتطلبها ماهية الإحصاء ، والجدول (3) ويتناول إحصاء عدد السكان في كل لواء من الألوية الأربعة عشر وعدد الذكور وعدد الإناث لكل لواء من الألوية .

يمكن القول ان تعداد سنة 1947 هو أول تعداد شامل رسمي ولهذا قد يكون واجهته عدة تحديات في تلك المدة الزمنية من حكم العراق ، إذ ان الدولة العراقية حديثة العهد وان المجتمع لم يكن قد سبق له ان نفذ هكذا تعداد فيما سبق ولهذا قد يكون هذ التعداد من اهم التعدادات التي أجريت بالعراق في تلك المدة الزمنية فهو انطلاقة نحو تنفيذ عدت تعدادات سكانية فميا بعد وفق ألية تطويرية لخطط التنفيذ الحكومية ، وقد بلغ العدد الكلي للسكان اكثر من (4،8 مليون نسمة) ، بلغ عدد الذكور منهم حوالي (2،2 مليون نسمة) ، اما الاناث فبلغ مقدارهم حوالي (2،5 مليون نسمة)،ينظر للجدول (4).

ثانيا . التعداد العام للسكان في سنة 1957: يمثل تعداد سنة 1957 التعداد الثاني للسكان بالعراق وهو قد يكون الأكثر دقة في ظل التجربة الفعلية الثانية للعراق في هذا الجانب ولهذا اخذ العراق يعتمد وبشكل كبير فيما بعد على تعداد سنة 1957 ، وقد مثل ذلك معيار فيما يخص استملاك الأراضي او التسجيل العقاري ، حيث من لا يمتلك سجل نفوس في بغداد قبل سنة 1957 لا يحق له استملاك ذلك العقار ، وهذا كان معمول به الى سنة 2003 [2]، وبعد سنة 2003 إذ قام مجلس الحكم بالعراق بإلغاء قرار من التمليك ذو الرقم (157) الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل في سنة 1994 والقاضي بمنع تسجيل التصرفات العقارية الناقلة للملكية ضمن حدود التصميم الأساسي لمدينة بغداد[3] . وقد بلغ عدد سكان العراق في سنة 1957 حوالي (6،3 مليون نسمة)، وبمعدل نمو قدره (2،68%) للمدة (1947– 1957)[4] ؛ وفيما يخص نسبة سكان الحضر فقد بلغوا حوالي اقل من النصف أي (45%) من مجموع السكان ، وهذا يعني ان سكان الرسف قد بلغت نسبتهم (55%) ينقسمون بين المناطق الزراعية والصحراوية (سكان البادية)[5].

وهذا التعداد السكاني قد يمثل واحد من اهم المنجزات التاريخية للحكومة العراقية في نهاية العهد الملكي اذ تم استخدام عمليات التدوين الورقي الدقيقة والتوثيق بالسجلات الحكومية كما شمل كل مناطق العراق (ريف وحضر) وعمل بشكل دقيق ووفق أسس عملية إحصائية ، ولكن رافق ذلك التعداد عدة تحديات أهمها هو عدم معرفة مواليد الأفراد وأعمارهم ، اذ عندما عملت السلطات الحكومية على تدوين المواليد وجدت ن الكثير من الأفراد لا يعرفون اليوم او الشهر الذي ولدو فيه ولهذا اضطرت السلطات الحكومية ان تسجل جميع المواليد في شهر السابع (تموز) من تلك السنة التي جاءوا بها ولهذا عند الاطلاع على سجل النفوس للسنوات قبل سنة 1957 نرى ان معظم الأفراد هم مواليد شهر تموز (الشهر السابع). بالإضافة الى ذلك ، هناك تحديات الأخرى التي تخص التصنيفات الاقتصادية للمهن وطبيعة تسجيل الأنشطة التي يمارسونها الأفراد والحالة العلمية بالنسبة للطبقة المتعلمة من أفراد المجتمع في معظم مناطق العراق [6].

ثالثا ـ التعداد العام للسكان في سنة 1965 : في سنة 1965 عمدت الحكومة العراقية على اجراء التعداد العام للسكان والذي كان من المفترض ان يجرى في سنة 1967 ،لكن المتعلقات السياسية قدمت الموعد من اجل التحضير للانتخابات التي كانت تهدف الى تعقب الوحدة بين العراق ومصر وسورية بالجمهورية العربية المتحدة ، ولهذا تم إجرائه في يوم (14/ 10 1965 ميلادية) ، وبلغ عدد السكان فيه حوالي ( ). وقد حدثت فيها بعض المشكلات كعدم شموليته لجميع المناطق الجغرافية بالعراق وعلى الخصوص مناطق شمال العراق ، ولم يتم التحضير الكافي من الاستعدادات الفنية واللوجستية لإجراء التعداد ، كما ان نتائج التعداد لم تعرض بوقت مبكر [*] .

رابعا ـ التعداد العام للسكان في سنة 1977:في يوم (17 تشرين الأول لسنة 1977) اجري التعداد العام للسكان ، وقد بلغ عدد سكان العراق اكثر من (12 مليون نسمة) وقد يمثل افضل تعداد كما يصوره الخبراء اذ شمل جميع المناطق الجغرافية بالعراق ، وبغل معدل النمو حوالي (3،4%) [7]. تم تصميم استمارة خاصة بهذا العداد لتنسجم مع متطلبات خطة التنمية وفق رؤية القسم السكاني التابع للأمم المتحدة ، وقد ظهرت نتائج التعداد بعد أسبوع واحدة من قيامه ،وكانت النتائج جيدة [8].

خامسا ـ التعداد العام للسكان في سنة 1987: رغم ظروف الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988) فقد عملت الحكومة العراقية على اجراء التعداد العام للسكان في سنة 1987 ، وقد سجل نجاحا اذ احتوت استمارة التعداد على (75 حقل) ، وهي قد تكون الأكثر تطور في مجال المعلومات التي أدرجت داخلها والبيانات التي احتوت عليها .

سادسا ـ التعداد العام للسكان في سنة 1997: يمثل هذا التعداد هو آخر تعداد رسمي أجراه العراق في مدة زمنية كانت الدولة العراقية تعاني من الحصار الاقتصادي والظروف المادية الصعبة مع التسلط الحكومي على المتجمع ، اضف الى ذلك كانت هناك مناطق جغرافية خارج سلطة الحكومة المركزية (كالمناطق الجغرافية في

شمال العراق)، ولهذا شمل العد الرسمي خمسة عشر محافظة أما محافظات الكم الذاتي (أربيل والسليمانية ودهوك) فقد تم تقدير سكانها ، وقد بلغ حجم السكان الكلي في ذلك الوقت (22026244 نسمة). وعند تتبع الجدول () والذي يتناول التوزيع الجغرافي لنتائج تعداد 1997 على المحافظات، يتبين الحجم الكبير لعدد السكان الكلي وحجم السكان في كل محافظة ونسبة كل محافظة بالنسبة للنسبة الكلية ، ينظر للجدول (3)[9].

سابعا: عملية الحصر والترقيم للسكان والمساكن في سنة 2009: في هذه السنة حاولت الحكومة العراقية إن تجري تعداد سكاني للبلاد ولهذا عمدت على توظيف الإمكانات المتوفرة لعمل أول مرحلة من التعداد وهي حصر وترقيم المنازل، وقد وفرت بيانات تفصيلية عن المساكن والمنشآت والتشكيلات الإدارية المحلية العامة والخاصة وفي جميع المحافظات وأقضيتها ونواحيها في ريفها وحضرها ، لكن لم يكتمل التعداد وذلك نظر للظروف السياسية التي كانت تعيشها الدولة في تلك المدة الزمنية من عمر نظام الحكم الجديد [10].

المبحث الثاني

التحديات الجيوبولتيكية التي تواجه التعداد العام للسكان بالعراق في سنة 2024

من المؤكد ان مشاريع التعددات السكانية تواجه عدة صعوبات منها ما يكون عند الشروع بعمليات تنفيذ التعداد على راض الواقع ،ومنها ما يكون بعد حصد البيانات ، وعلى الخصوص عندما يكون هناك فارق زمني بين موعد التعداد الحالي (في نهاية سنة 2024) وبين آخر تعداد (في سنة 1997). اذ عند تتبع المدة الزمنية الفاصلة بين تاريخي التعداد و تبين عدد التحديات التي واجهت الحكومات السابقة في محاولة اجراء تعداد سكاني عامل وشامل ، ومنها الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية والتخطيطية التي رافقته تشكيلات العملية السياسية ، مع عدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق الجغرافية العراقية ، وتوفير الاستعداد الفني وغيرها من الاستعدادات التي تسهم في إنجاح التعداد السكاني والخروج ببيانات إحصائية توظف لخدمة مصلحة الدولة العراقية داخليا وخارجيا [11].

إن تغيير نظام الحكم بالعراق بعد سنة 2003 ، نحو نظام حكم متعدد وديمقراطي اسهم في خلق مجموعة من الصراعات الداخلية في عدة مناطق جغرافية، فبعد إن كان نظام الحكم الفردي اصبح متعدد وديمقراطي ، وهذا قد سبب في عدم وجود استقرار سياسي لمدة من الزمن ،مما سبب في ظهور الإرهاب في مناطق جغرافية معنية ، والذي قد يكون ظهوره لعدة أسباب منها عدم التوافق السياسي خلال تلك المدة من الزمن من تاريخ نظام الحكم الحديث .في سنة 2009 حاولت مؤسسات الدولة العراقية أن تعمل على أجراء التعداد العام للسكان ، إذ هيّئت معظم المستلزمات الفنية وعملت على تنفيذ العملية الأولى منه (عملية حصر وترقيم المنازل) ، لكنها لم تكتمل وذلك بسب عدم استقرار القرار السياسي داخليا ، مما سبب بتأجيله إلى شعار آخر . بعد إن استطاعت

الحكومة الحالية إن تشرع بإجراء التعداد العام للسكان في نهاية سنة 2024 ووفرت كل المستلزمات الضرورية، وشرعت بتنفيذ المرحلة الأولى وإكمالها (عملية الحصر والترقيم) واجهتها عدت تحديات منها :

أولا ـ التحدي الجغرافي: تعد الجغرافيا واحدة من اهم المتركزات التي تعتمد عليها اليوم التقنيات في تطبيق منظم المعلومات الجغرافي والاستشعار عن بعد ، وحتى في مجال تحليل ظاهرة ما تحتاج إلى الجغرافيا فهي المكان الذي تحدث عليه تلك الظاهرة وتستقر عليها تلك المجتمعات التي يراد القيام بحساب أعدادها أو تلك المناطق السكنية (الحضرية والريفية) التي تستقر على تلك المناطق الجغرافية . قد يمثل التحديد الجغرافي واحد من اهم التحديات وهذا الأمر قد لا يقتصر على التحدي المكاني بل قد يمتد إلى تحدي الزماني ، إذ للوقت تأثير على تغير شكل المكان ، بما إن جميع الأنشطة التدريبية الخاصة بالتعداد قد تم عملها وفق صور جوية وفضائية لمناطق جغرافية وقد صممت من خلال برنامج نظم المعلومات الجغرافية لتهيئة المحلات السكنية والبلوكات داخلها وتحديدها على برنامج الحاسوب من اجل تسهيل عمل الموظفين في مرحلتي الحصر والترقيم (للمحلات والبلوكات والشوارع والمنازل) وللسكان ،وهذا قد جرى على الورق (صور جوية) وليس على ارض الواقع ، اذ هناك اختلاف بين ما تم ترسيهم على الخرائط الإلكترونية (على الأجهزة اللوحية) وعلى ارض الواقع ، وعلى الخصوص في حدود البلوكات المتجاورة والشوارع الفرعية والمنازل والتي تتمثل بتغير مواقعها او إعادة بنائها او هدمها ، فالأنشطة المعمارية على الأراضي متغيرة بشكل مستمر ، وموعد التقاط الصورة الجوية قد يكون ثابت بالنسبة لما يحدث على الأرض من تغير مستمر ، وهذا يعطي تحدي في انه يجب تحديث الخرائط والصور الجوية بشكل مستمر وعلى الحصوص في المدن المزدحمة ذات لكثافات السكانية العالية والتي دائما ما تكون في توسع للمناطق الحضرية بشكل مستمر ، فضلا عن عمليات البناء والهدم وإعادة البناء المستمرة من اجل توفير بيئات سكن متغيرة المساحة ، وهذا قد نجده بشكل اكثر في المناطق التجارية القريبة الى المناطق السكنية ولهذا دائما تلك المدن تعاني من تقلص المساحات البنائية وانشطارها المستمرة نتيجة ارتفاع أسعار قطع الأراضي .

ثانيا ـالتحدي التكنلوجي : في ظل التطور التكنلوجي والتسارع بين المؤسسات والدول في استخدام احدث التقنيات في المجال التحليل الإحصائي للبيانات والعمل على إدخال التقنيات الحديثة في أجراء التعداد العام للسكان والمساكن وفي مجال الحصر والترقيم لمحلات السكنية ، عملت المؤسسات الحكومية بالعراق على تطبيق تلك التقنيات في مجال التعداد العام للسكان في سنة 2024 وذلك من خلال إدخال أجهزة التابلت (الجهاز اللوحي الإلكتروني الحديث) محل السجلات الورقية ، وتطبيق البرامج داخل الجهاز لإعداد استمارة الإلكترونية بدل الاستمارة الورقية والتي كانت تعطي جهد للباحث لملاء تلك الاستمارات بخط اليد ، كما عملت على تحديد المناطق المشمولة بالتعداد بشكل الإلكترونية بالجهاز اللوحي (التابلت) وذلك من خلال تنزيل خرائط طبغرافية بالاستعانة بالصور الجوية والتي تبين المناطق الجغرافية من خلال تقسيمات الحضرية والريفية وتبين المناطق السكنية والمنشئات بمختلف أنواعها كما وتم تقسيم تالك المناطق الى :

المحلات السكنية والتي تتكون من مجموعة من البلوكات السكنية والتي تحتوي المنازل والمنشئات بمختلف أنواعها، كما تقسمها الشوارع الرئيسة والتي تقسم فيما بين المحلات والبلوكات والشوارع الفرعية التي تقسم فيما بين المنازل داخل البلوكات ، وهذا كله جهد يسهم في العمل بسرعة وآلية جيدة ويسهم في سهولة خزن البيانات وجدولتها وتبويبها والعمل على استرجعاها فيما بعد للعمل على تحليل تلك البيانات والاستفادة منها فيما بعد ، فضلا ان ذلك تسهم في تعزيز وتطوير الباحث من اجل الاستفادة منه مستقبلا في تطوير العمل التقني:

ثالثا ـ تحدي استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Gis) والتعداد السكاني : أخذت نظم المعلومات الجغرافية تأخذ دورا في مختلف المجالات الإدارية والتوزيعية للظواهر المكانية فاليوم نجد استخدامها في مجال الدراسات الجغرافية وبمختلف أشكالها كما نجدها تستخدم في مجال الانتشار الاجتماعي والتوزيع الثقافي وانتشار المؤسسات بمختلف أشكالها وتوزيع المدارس وكل ما يمكن توزيعه في المكان ، اذ تسهم نظم المعلومات بتوزيع الظاهرة بشكل منتظم وفق بيانات إحصائية وتحاول إن تعمل ذلك وفق نظام إحصائي معين تعمل من خلاله على تبيان مناطق انتشار الظاهرة وفق المسافة المعيارية او التشتت او التركز وغيرها من المفاهيم الإحصائية ، اذ كلما كان هناك انسجام فيما بين نظم المعلومات الجغرافية والحصاء الرياضي اسهم ذلك في تعزيز المقياس الرياضي للظاهرة ومعرفة مناطق توزيعها الجغرافي ، ولهذا حاولت الدول في العالم إن توظف نظم المعلومات الجغرافية في حساب التعداد العام للسكان داخل دولها وهناك عدة دول استخدمته منها الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية ، وحتى الدول العربية استخدمت نظم المعلومات الجغرافية كدولة مصر [12].

فيما يخص العراق حاول العراق إن يستخدم نظام المعلومات الجغرافية في إجراء التعداد العام للسكان بالعراق ، لكن بسبب عدم الاستقرار الداخلي وتأجيل التعداد اكثر من مرة ، لم يتم الاستفادة من هذه الأداة المهمة في هذا الجانب ، ولهذا عملت الحكومة العراقية الحالية ان تستخدم نظام المعلومات الجغرافية في التعداد العام للسكان والمساكن في سنة 2024 ، إذ تعمل على توظيف هذه الأداة من خلال دورها في عمليات الرسم للصور الجوية وتقسيم المحافظات الى مناطق حضرية ومناطق ريفية :

- ❖ إذ المناطق الحضرية تم تقسيمها الى محلات سكنية والتي تقسّم الى بلوكات سكنية والتي تحتوي على شوارع رئيسة وفرعية ويتخللها المؤسسات بمختلف صورها والمنازل السكنية .
- ❖ اما المناطق الريفية فتسّم الى قرى والقرى تقسم الى بلوكات ، قد تتخللها شوارع رئيسة فقط أو رئيسة مع فرعية وقد تتكون من بلوك واحد أو اكثر حسب عدد ما تحتويه من مؤسسات ومنازل سكنية .

أخذت المؤسسات القائمة على إجراء التعداد السكان المساكن بالعراق لسنة 2024 إن تعمل على تحديد تلك التقسيمات السكنية وفق الصور الجوية الحديثة وربطها بالإحصاء الرياضي وذلك من خلال أعداد الاستمارات الإلكترونية الخاص بالحصر والترقيم والتعداد السكاني وهذا يكون من خلال بريد الإلكتروني خاص وتحمل عن طريق الأنترنت على أجهزة التابلت الإلكترونية التي ستستخدم في العمل الميداني[13].

ان استخدام هكذا تقنيات تعطي انطباع في ان هناك تطور كبير في استخدام التقنيات الحديثة في التعداد السكاني (كأجهزة التابلت المتربطة بالأنترنت ، والصور الجوية الحديثة ، وبرنامج نظم المعلومات الجغرافية ، والبرامج الإحصائية الرياضية ..الخ) والتي قد تسهم في الإسراع في عمليات الحصر والترقيم للمنازل والتعداد لسكان تلك المنازل وهذا قد يسهم في تعزيز تلك التقنيات بالتعدادات السكانية القادمة .ولكن هذا لا يعني ان تلك الأساليب والتقنيات لا تخلو من المعوقات والمتمثلة:

- خطورة فقدان البيانات الإحصائية التي يتم تحمليها من قبل الباحث أو الموظف او حتى المسيطر على أرسال واستقبال البيانات الإحصائية ، نتيجة الفيروسات او عمليات التهكير نتيجة التواصل من خلال الانترنت .
- الإمكانية التي يمتلكها الموظف القائم على إدخال البيانات الإحصائية خلال عمليات الحصر والترقيم والتي قد لا تكون دقيقة او عشوائية نتيجة التحديات التي يواجها خلال العمل الميداني والذي يجبر من خلالها في ادخال بيانات افتراضية وعلى الخصوص في عمليات الحصر والترقيم للمنازل والمؤسسات.
- يمكن ضياع المجهود في حالة تعرض الجهاز الإلكتروني (التابلت) الى مجهود في العمل او ارتفاع درجة الحرارة للجهاز نتيجة ارتفاع درجة حرارة الجو وهذا قد يؤدي الى تعليق البرنامج نتيجة عمليات الجهد الصادرة على تشغيل الخريطة التصميمة للمنطقة السكنية وفق الصورة الجوية من خلال برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Gis) والمرتبط بالبرنامج الإحصائي الإلكتروني .
- تداخل الصور الجوية عند تسقيط البيانات على ارض الواقع وذلك نتيجة الفرق الموجود بين حدود البلوكات اذ ما يتم تحديده على الخريطة (الصورة الجوية) لا يتقارب كثيرا مع ما يوجد من حدود فاصلة على ارض الواقع ، وهذ قد يسبب العديد من الأخطاء الفنية في عمليات التنزيل للبيانات في مجال الحصر والترقيم للمنازل والمؤسسات الأخرى .

رابعا : التحدي السياسي : قد يعد الجانب السياسي واحد من اهم التحديات في ما يخص قيام مختلف المشاريع التي تخدم الدولة ومنها التعداد العام للسكان ، فكلما كان هناك استقرار سياسي حكومي اسهم في الإسراع بقيام التعداد ولهذا نجد الدول المستقرة سياسيا تمتلك خطط تنموية خمسية وعشرية متتالية التنفيذ ولهذا هناك نمطي من الممد في تنفيذ التعداد السكاني لتك الدول ، منها ما تعمل على إجراء التعداد كل عشرة سنوات وهذا المتعارف عليه ومنها ما تعمل على إجراء التعداد السكاني لك خمسة سنوات وتلك الدول التي تمتلك إمكانية سريعة النمو في مجال تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تهم الدولة عموما وتعمل على تعزيز الدور الحكومي في بناء المشاريع ذات العد الاستراتيجي وما يساعدها على استمرار تنفيذ التعداد هي المقومات الجغرافية السياسية التي تمتلكها والتي توظف بشكلها الصحيح من خلال نظام أداري يعزز دور الدولة حتى عندما تتعرض تلك الدول الى تغيير في الحكومة فهي تستمر في تطبيق نظام الحكومي الذي يخدم الدولة وهذا يعزز الاستقرار السياسي لدولة مما يسهم في استمرارية تنفيذ المشاريع [14].

في ما يخص العراق فهو من الدول الهشة التي تعاني من عدم الاستقرار الداخلي، اذ قبل سنة 2003 ورغم ان العراق كان يعاني من تسلط نضام الحكم على مقدرات الشعب، لكن كان يستطيع ان يجري تعداد سكاني كل عشرة سنوات وقد تطرقنا الى التعداد السابقة في المبحث الأول . ان استمرار العمل على اجراء التعداد السكاني يسهم في معاجلة عدة مشكلات داخل الدولة ومنها المشكلات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية ، السكن ، توفير فرص العمل ، القيام بمشاريع تنموية ، تنظم عمل المؤسسات الحكومية ، تطوير البنى التحتية وخدماتها ، وغيرها من الموضوعات التي يمكن ان تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على استقرار الدولة داخلية ، فضلا ان ذلك معرفة عدد السكان يسهم في بناء القوة العسكرية وتسهم في تعزيز الحماية وتفوير الأمن بالداخل والخارج وتعمل على بناء قوة الدولة وخصوص عندما يمتلك المجتمع فئات عمرية متوسطة وصغيرة بالسن . ان عدم إجراء العراق لتعداد سكاني منذ سنة 1997 يعود الى عدة أسباب منها :

- تغيير نظام الحكم بالعراق في سنة 2003 وما منتج عن ذلك التغيير من صعوبة القيام بمشاريع تنموية كالتعداد العام للسكان ، اذ أخذت السلطة التجديد تعمل على تثبيت نظام الحكم وتعمل على تعزيز وجودها في المنطقة من فرض الامن والاستقرار الداخلي .
- الصراع على السلطة التي تدير الدولة بين من كان يحكم فيما سبق وبين من اخذ يطمح لفرض دوره في العراق بظل نظام الحكم الجديد وهذا قد سبب في عدم توفير استقرار سياسي من أدى الى ظهور الصراعات السياسية بين القوة الحاكمة واخذ ينعكس على صعوبات تطبيق مشاريع حقيقية تؤسس لبناء الدولة كالتعداد العام للسكان .
- انتشار الإرهاب والقتل والتفجير والذي اخذ ينحى منحنيات مختلفة اذ بداء ينتقل من المناطق الهامشية الى المناطق المركزية مما اسهم في أحداث خلل بالنظام الاجتماعي وعزيز من عدم الاستقرار الداخلي وهذا سبب في تأجيل موضوع التعداد العام للسكان اكثر من مرة .
- في سنة 2009 اخذ العراق يخرج من صراع داخلي كاد قد يؤدي الى حرب أهلية ، ولهذا عملت الحكومة المركزية الى تخصص الأموال الكافية لعمل التعداد السكاني وتم تطبيق المرحلة الأولى والمتمثلة بمرحلة الحصر والتفريم ، لكن يبدوا انه لم يكن هناك اهتمام كبير لإكمال المشروع اذ بحجة عدم توفير أموال كافية تم تأجيل الشروع بإكمال العمل الى شعار آخر ، رغم تم صرف أموال كبيرة.

خامسا ـ التحدي الأمني : لا يقل التحدي الأمني أهمية عن التحديات الأخرى في ظل وجود مناطق متنازع عليها وأخرى خالية من السكان و ثالثة تعاني من عدم الاستقرار الامني خصوصا تلك المناطق الجغرافية المحيطة بالمحافظات التي تعرضت للاحتلال من قبل داعش خلال السنوات التي أعقبت سنة 2014 ، محافظة نينوى والأقضية المحيطة بها ووجود عدد كبير من سكانها يسكنون مخيمات خارج المحافظة وآخرين يسكنون المحافظات الأخرى ، ومحافظة كركوك ذات القوميات المتعددة (عربية، كردية ، تركمانية) مع وجود مناطق مشتركة بينها وبين حدود إقليم كردستان وهذا قد يمثل تنافس في ما بين الجهات المسيطرة على تلك الأراضي الجغرافية والتي

تحاول ان تسحبها لحسابها وهذا ما قد يعطي سببا في عدم الاستقرار الأمني بشكل كامل رغم انه المنطقة قد أخذت تتعافى كثير بعد عمليات التحرير (بعد سنة 2018 ميلادية) ، اضف الى ذلك هناك بيئات صحراوية واقعة في غرب العراق بين محافظات صلاح الدين ونينوى والانبار ونجدها بين الفينة والأخرى يقال عليها عمليات عسكرية للبحث عن عناصر إرهابية تلك البيئات يبدوا انها حاضنة لبعض الجماعات المسلحة التي تحاول ان تعطي انطباع بان العراق ما يزال بيئة غير مستقرا امنيا ، هذا قد يمثل واحد من التحديات التي تواجه العاملين من اجل تطبيق التعداد السكاني وعمليات الحصر الترقيم في المناطق التي ذُكرت سبقا ، ومع نفوذ عشائري في مناطق أخرى قد يزيد من التحديات الأمنية بالعمل الميداني .

سادسا . التحدي الإداري بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية : ويتمثل بقدرة الحكومة على تحديد موعد التعداد العام للسكان والعمل على متابعة خطوات تنفيذ التعداد من خلال اتخاذ الخطوات التي تعمل من خلالها الحكومة المركزية على تحقيق الوصول الى موعد التعداد ، اذ حددت الحكومة المركزية ان موعد التعداد العام للسكان والمساكن سيكون خلال المدة (21_ 22/ 11 / 2024 ميلادية) لكن عملت ومنذ بداية سنة 2024 عملت على تهيئة كل الظروف لإنجاح المشروع من خلال وضع الخطط والدراسات والأدوات التي يتحقق الوصول الى يومي التعداد ،وكان ذلك العمل من خلال تشكيل:

المجلس الأعلى للسكان ودوره بالتعداد العام للسكان : والذي تأسس بموجب الأمر الديواني الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (بـ ق /4722/6/2/2) في (2013/2/17) ،والذي يكون برئاسة دولة رئيس الوزراء وعضوية كل من السادة الوزراء (التخطيط ، المالية ، الصحة ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الأعمار والإسكان ، حقوق الأنسان ، الدولة لشؤون المرأة ، الشباب والرياضة ، التربية ، التعليم العالي والبحث العلمي ، الثقافة ، التخطيط في حكومة إقليم كردستان ، رؤساء ديوان الوقف : الشيعي ، والسني ، والديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية ، مقرر من وزارة التخطيط " رئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية).

يهدف المجلس الى بلورة رؤية سكانية وطنية متوسطة وبعيدة الأمد ويعمل على إعداد خطة استراتيجية للسكان من أهداف وغايات ونتائج تعمل على توظيفها في التنمية الوطنية والعمل على وضع برامج وخطط تعمل على تحقيق الأهداف الحكومية الكمية والنوعية من اجل مجتمع لا يعاني من الاختلالات السكانية ويتمتع أفراده بالرفاه والمنشود .

يتركز المجلس على مجموعة من المرتكزات الأساسية والمتمثلة بـ:

- أحاكم الدستور والشرائع الدينية والأعراف والمواثيق الدولية.
- الرؤية الوطنية لسكان العراق .
- الاستراتيجيات التنموية القطاعية .
- الثقافة والإعلام ووسائل الاتصال.

أما مهام المجلس الأعلى للسكان :

- المصادقة على البرامج السنوية للسياسة الوطنية للسكان .
- إصدار القرارات والأوامر والتعليمات دول تنفيذ مخرجات وأنشطة السياسة الوطنية للسكان.
- تحديد مهام الوزارات والشركاء الأساسيين في التنفيذ.
- تتولى توجيه الفعاليات مراجعة وتقويم السياسة الحالية والإشراف على علميات المتابعة والتقييم .
- دراسة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالسكان بالعراق واقتراح تطويرها .
- دعم تنفيذ بعض الأنشطة السياسية الوطنية للسكان.
- دراسة تقارير المتابعة الدورية التي يرفعها المقرر/ رئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية.
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة بشأن السكان.
- رفع تقارير نصف سنوية الى مجلس الوزراء بشان سير تنفيذ السياسية السكانية.
- عقد اجتماعات فصلية لمناقشة ومتابعة تنفيذ السياسة الوطنية للسكان [15].

ومن خلال ما تقدم يضح ان المجلس الأعلى للسكان هو المسؤول المباشر عن متاعبه خطة تحديد الموعد الخاص بالتعداد والعمل على متابعة خطة تحقيق الوصول الى ذلك الموعد من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة كعمليات التدريب والتجهيز وقامة الدورات وأعداد البرامج التدريبة المسؤولة عن تحضير الكادر المتخصص بهذا المجال وهذا يكون من خلال هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية [*]، والتي أشرفت من خلال الفروع التابعة لها في المحافظات على فتح باب الترشيح للراغبين بالعمل في مجال إجراء التعداد السكاني وأقامت الدورات التدريبية الخاصة بيهم وأعطت الأجهزة الإلكترونية (التابلت) من اجل العمل على الاطلاع على الصور الجوية الخاصة في المناطق التي سوف يتم حصرها وترقيهما ومعرفة حدود المحلات السكنية والبلوكات الخاصة بكل محلة وادخل البيانات الخصة بكل بلوك على جهاز التابلت ، والعمل في طور الإنجاز.

ان هكذا عمل متشعب يحتاج الى جهد كبير وقد بُذل جهد كبير في هذا المجال ومنذ منتصف سنة 2024 حيث التعداد التجريبي والدورات والعمل الميداني، وهذا قد يولد الكثير من التحديات وفي مجلات عدة منها:

- طبيعة البلوكات والمحلات السكنية والدور السكنية التي تستقر داخلها وكيفية توزيعها الجغرافي من الرسمية وغير الرسمية وهذه قد تشكل تحدي في مجال ترقيهما وتنزيل بياناتها.
- طبيعة الشوارع وتخطيطها حيث ليست جميعها تسير بشكل مستقيم في ظل تنوع البيئة العمرانية بين المخططة والعشوائية ، اذ هناك مباني خراج التصميم وأخرى داخله، وهذا قد يخلق المزيد من الإرباك بعمل الموظف الميداني.

- عمل الأجهزة الإلكترونية في ظل ارتفا ع درجات الحرارة وفقدان الطاقة مع وجود برنامج فتح الصور الجوية (نظم الملعومات الجغرافية)وبرامج الـ(vpn)[*].

الحكومات المحلية : لقد واجهت الحكومات المحلية العديد من التحديات قبل إجراء التعداد وخلال عمليات الأجراء وبعد الانتهاء من التعداد تواجهها تحديات متنوعة :

قبل القيام بالتعداد : قد تمثلت بكيفية شمول جميع سكان المناطق بالتعداد فكلما زاد عدد المسجلين زادت النسبة والعكس بالعكس ، وهذا يعطي تنافس في كيفية العمل على جعل المواطن أو الأسرة إن تشارك في التعداد خلال مدة العد ، المتعارف عليه إن المنطقة التي يسكنها المواطن أو تسكنها الأسرة تشمل منطقة الاستقرار ويسجل ذلك المراء في تلك المنطقة ، هناك الكثير من الأسر قد تركو مناطق سكنهم الأصلية (مسقط الرأس) وذهبوا يبحثون عن مناطق أخرى من اجل أما كسب العيش او دافع آخر قد يكون امني او عشائري او غيرها ، وهذا قد يعطي مؤشر سلبي للمنطقة الطاردة وإيجابي للمنطقة الجاذبة للسكان ، مثال على ذلك المحافظات الجنوبية أخذت تمثل بيئة غير مشجع للسكن وذلك قد يعود الى عدة أسباب منها العامل الاقتصادي او الأمني او المُناخي او غيرها ، ولهذا الكثير من سكانها قد اخذ يزحف نحو المحافظات الوسطى ومن تلك المحافظات محافظة كربلاء والتي قد تمثل اكثر محافظة جاذبة للهجرة بعد محافظة بغداد (العاصمة) والعامل الديني والجذب السياحي والتحفيز الاقتصادي والاستقرار الأمني وغيرها من المتركزات تسهم في تعزيز استقرار الأسرة فيها ، وهذا قد يزيد من نسبة المشاركة في التعداد ، بعكس مناطق مسقط الراس وهذا قد يعزز من المنافسة لجذب تلك الكتلة البشرية من اجل التسجيل ، ولهذا شهدة الأيام القريبة من تنفيذ المرحلة الثانية من عملية التعداد منافسة إعلامية كبيرة من السلطات المحلية في كربلاء ومحافظة ذي قار من اجل التشجيع على التسجيل في سجل الأسرة الإلكتروني (الاستمارة الثانية) ، ولكن في استمارة مسقط الراس قد يتبين الفرق بعد إتمام استمارة التنمية (الاستمارة الأخيرة في إتمام علمية التعداد).

أما فيما يخص المحافظات الشمالية (مناطق إقليم كردستان) قد يختلف الأمر وعلى الخصوص انه لا يوجد حقل لقومية ولا للمذهبية ، رغم ان هذه تقسيمات واقعية موجود اليوم داخل أروقة المجتمع ، لان الكثير ممن سكن محافظات شمال العراق من العرب بعد العمليات الإرهابية التي مر بها العراق كعمليات داعش او غيرها والتي أسهمت في نزوح عدد كبير من العرب من محافظات الموصل والأنبار والصلاح الدين وكركوك وحتى بغداد وهم من السنة ومن الشيعة وقد اخذو بالاستقرار في مناطق الإقليم وهؤلاء في عمليات التعداد سوف يحسبون على مناطق الإقليم فهم ساكنين ومستقرين بها ، لكن قومتيهم تختلف مذهبهم يختلف وحتى لغتهم تختلف ، اذ نجد العربي والتركماني والكردي يسكنون مناطق شمال العراق ويستخدمون مبناها التحتية وهذا يسهم في حسابها على مناطق الاستقرار ، هذا التنافس قد يكون غير مشاهد من الناحية القانونية لكن حقيقة تطرح عندما يتم التباحث

[*] VPN تعني شبكة خاصة افتراضية— وهي خدمة تحمي اتصالك بالإنترنت وخصوصيتك. تنشئ شبكات VPN نفقًا مشفرًا لبياناتك، وتحمي هويتك أونلاين عن طريق إخفاء عنوان IP، وتتيح لك إمكانية استخدام نقاط اتصال Wi-Fi العامة بأمان.(https://nordvpn.com/ar/what-is-a-vpn)

مع هكذا موضوعات ، ولا يسبب في خلق التفرقة في ظل تواجد العدالة الاجتماعية وتطبيقاتها على جميع أفراد المجتمع في ظل اطار الدولة العام .

سابعا ـ التحدي الاقتصادي والمالي : العراق بلد يعتمد بشكل مباشر على النفط الخام في توفير معظم إيراداته الحكومية وفي ظل عدم استقرار أسعار النفط الخام بين الصعود والهبوط، يعاني من صعوب توفير الكمية الكافية من تلك الإيرادات لتغطية المشاريع الاستثمارية ، ومع ارتفاع الكلف التشغيلية للميزانية العامة للدولة سنوية ، يؤدي ذلك بالغالب الى انخفاض ما يخصص لإكمال المشاريع الاستثمارية ذات الرؤية التنمية ومنها التعداد العام للسكان والمساكن والذي قد يمثل واحد من أهل المشاريع التنموية التي تعزز رؤية الدولة . لكن من اجل إجراء التعداد السكاني ومع استخدام تقنيات حديثة ومتطورة كبرامج تدريبية وتعليمية وأجهزة الإلكترونية والكوادر تعمل وفق تلك الرؤية وعلى مدة قد تتجاوز الخمسة اشهر بين التدريب والتنفيذ ؛ نحتاج الى تخصيصات مالية ضخمة ، يتبعها صرف لتلك التخصيصات والصرف يحتاج الى تامين مستمر لتلك الأموال ومع الظروف غير المستقرة قد يؤدي ذلك وفي أي لحظة الى تحويل ذلك التخصص كما حدث في سنة 2009 حيث تم تحضير معظم الاستعدادات لأجراء التعداد وصرف جزء من الأموال المخصصة ، لكن لم تكتمل عملية الإنجاز. في سنة 2014 وبسبب التدهور الأمني أُجبرت السلطات الحاكمة الى تحويل جميع التخصيصات المالية نحو الجهد العسكري وهذا السبب قد أوقف جميع المشاريع الاستثمارية ما سبب في خسارة مبالغ كبير لتوفق المشاريع. وفي سنة 2019 كان من المفترض ان يتم التحضير لأجراء التعداد في سنة 2020 لكن بسبب المظاهرات التي حدثت في الربع الأخير من سنة 2019 وتغير الحكومة لأكثر من مرة ومجيئ فايروس كورونا تم تجيل المشروع الى شعار آخر . من خلال ما تقدم يتضح إن عدم موجود بيئة مستقرة قد تسبب في أما الإلغاء او تحويل الموال المخصصة الى مشاريع أخرى ، اما اذا ما حدث هبوط حاد بأسعار النفط الخام عالميا في ظل توسع مناطق التزعزع عالميا قد يسهم في توفق العمل بالمشروع فالتحديات مترابطة ومتنوعة ، لكن يبقى العامل المالي واحدة من اهم التحديات في ظل الحاجة الى توفير كمية من الأموال لدعم الموظفين بالعمل الميداني والذي قد يستمر لأربعة اشهر .

بالإضافة الى ذلك هناك التحدي فيما يخص صرف الأجور المستحقة للموظفين المتعاقدين ، اذ عدد كبير من المدراء والمعاونين والباحثين تم التعاقد معهم من اجل إتمام عمليات الحصر والترقيم للمحلات والبلوكات السكنية ، كما العمل على تنزيل البيانات الخاصة بالأسر من خلال عمل الباحث الميداني والذي يستمر طيلة مدة شهر تشرين الثاني وكانون الأول من سنة 2024 ، وهذا المجهود يحتاج الى تحفيز ، مادي ومعنوي ، ومع قابلية هيئة الإحصاء في عمليات صرف الأجور قد تمثل واحد من اصعب التحديات مع انخفاض درجات الحرارة في ظل دخول فصل الشتاء .

ثامنا ـ التحدي الثقافي والاجتماعي: يمكن تقسيم هذا التنوع من التحدي الى :

التحدي الثقافي والمقصود به ثقافة المجتمع الذي يطبق عليه التعداد السكاني ، إذ تكرار التجربة تسهم في تعزيز الثقافة(ثقافة التعداد السكاني) وفي ظل الانقطاع من قبل المؤسسات الحكومية في تنفيذ التعديد على أفراد المجتمع العراقي قد يسبب في صعوبة تنفيذ التعداد ، خصوصا إن هناك عدم ثقة بين المواطن وبعض المؤسسات الحكومية وهذا قد يكون متاتي من سببي أو اكثر هما ضعف استخدام القانون لمصالح شخصية عن بعض المنتمين الى مؤسسات الدولة ، مع جهل المواطن وسهولة استغلاله في استقبال مشروع ما من عدهم ، وهذا قد يكون مصدره سيطرة بعض الجهات السياسية على طبقات اجتماعية وتسييرهم كيفما يشاؤون وهو ما يجعلهم غير مهتمين في الأخذ بتطبيق التعداد السكاني نتيجة أما التأثير العشائري عليهم او التأثير السياسي او التأثير الأمني في ظل وجود مناطق متنازع عليها تخضع لقوة داخلية متعددة تسيطر على مناطق جغرافية معينة قد تكون خطوط صد بين مناطق ذات اختلاف اثنوجرافي أو ديمغرافي .

التحدي الاجتماعي : والمقصود به الطبقات الاجتماعية وتنوع أفراد المجتمع بين الأقلية والأغلبية ، فالمجتمع العراقي يمتاز بالتنوع الديني والقومي والمذهبي وهذا قد يكون واحد من اقوى التحديات رغم إن استمارة التعداد العام للسكان لم تضع خيارات تحدد الدين أو القومية او المذهب ، لكن المناطق الجغرافية وتركز المجتمع فيها يعطي انطباع عن طبيعة مجتمع كل منطقة جغرافية ، اذ بمجرد الاطلاع على الخريطة العامة للعراق يتضح الأقليات الدينية تسكن المناطق القريبة من الحدود العراقية التركية والسورية (أي في شمال غرب العراق) اما المناطق الجغرافية الأخرى فيتوزع عليها ابتاع الدين الإسلامي من اقصى الشمال الى اقصى جنوب العراق ؛ إلا في بعض مناطق جنوب شرق العراق قرب محافظة ميسان يسكنها الصابئة المندائية ، أما من الناحية القومي فنجد مناطق شمال العراق تسكنها القومية الكردية والمناطق الأخرى الممتدة الى اقصى الجنوب يسكنها العرب ؛إلا في بعض المناطق شرق العراق قرب محافظة واسط يسكنها الكرد الفيلية . أما فيما يخص التقسيم المذهبي فمحافظات شمال العاصمة بغداد ذات مذهبية سنية، والمحافظات والواقعة جنوب العاصمة بغداد هي ذات اغلبيه شيعية. بعد سنة 2003 وتغيير نظام الحكم أخذت عمليات التهجير تزداد وإصابات ذلك التنوع بالمزيد من التغيرات مما أدى انتشار شعور عند سكان المناطق ذات التنوع بنها قد تضررت كثيرا نتيجة لفقدان عدد كبير من سكان مناطهم من خلال الهجرة او التهجير او النزوح، ومنها :

- ❖ محافظات إقليم كردستان ، حيث كانت بيئة جاذبة لكثير من سكان المناطق الوسطى والجنوبية من العراق ، والذين جاءوا الى مناطق الإقليم ، لعدة أسباب أما امنيه ، سياسية ، دينية ، اقتصادية ، وهذا قد اثر كثيرا في زيادة عدد سكان الإقليم من خلال الاستقرار الأمنية الذي عاشته او جعلت منها مناطق جذب لسكان المناطق الأخرى ، وقد يظهر انها تحيدان القومي والذي يأتي العرب والأكراد والديني حيث هناك مناطق تحتوي على مسيحيين وأشوريين وايزيدين ، وهناك اغلبيه مسلمة كما ن الأخير تنقسم الى مذاهب مختلف ، وهذا قد يمثل تحدي في تسجيل الإحصائيات والأعداد المهاجرة

هل سيحسبون على مناطقهم الأصلية ام على المناطق التي استقروا بها ، اذ مستقبل استقرارهم غير معروف .

- سكان محافظة نينوى ، والتي قد تمثل واحدة من اكثر محافظات تحدي ، في ظل وجود تنوع قومي و مذهبي ديني ، من عرب الى تركمان الى سنة وشيعة وأيزيديّن وغيرهم ما حدث عد سنة 2014 قد سبب في شخر بين ذلك التنوع فبعد ان كانت من المحافظات المستقرة أخذت تصبح بيئة طاردة لسكان ، ومعظم سكانها هجروا الى مناطق ذات تجمع سكاني يقرب الى انتماءهم فعظم الشيعة التركمان ذهبوا الى محافظة كربلاء ، اما الايزيديين فنحو نحو محافظة دهوك (إقليم كردستان) والعرب السنة منهم من ذهب نحو أربيل او نحو محافظة كركوك ، وهذا قد يعد تحدي أخرى في ظل عدم عودة عدد منهم فهل سيحبون على مناطق سكاناهم الحالية ام بيئتهم الجغرافية الام .
- مناطق شمال محافظة ديالى والتي قد تكون مناطق متنازع عليها بين حدود محافظة السليمانية ذات الأغلبية الكردية ومحافظة ديالى ذات الأغلبية العربية ، وتلك المناطق المشتركة منها عرب ومنها اكراد وكل تجمع يميل نحو انتمائه القومي .
- المناطق الجغرافية في شمال محافظة كركوك والتي تجمع بين العرب والاكراد والتركمان وقد لا يقتصر الامر الى شمال المحافظة في ظل ذلك التنوع الذي يشكل جميع المناطق الجغرافية بالمحافظة ، لكن ما يميز شمالها هو وجود حقول النفط الخام المشتركة بين خط حدود جنوب إقليم كردستان وشمال محافظة كركوك حيث التجمع السكاني الذي كان قبل سنة 2003 معظمه عرب وبعد سنة 2003 اصبح بالمجمل اكراد .
- مناطق شمال غرب محافظة بابل ، والتي في مدة ما كانت تمثل تهديد امني لمعظم مناطق الفرات الأوسط وعلى الخصوص حدودها مع محافظة كربلاء والتي ازداد تهديدها بعد سنة 2014 صبحت بيئة طاردة للسكان في ظل ظروفها الأمنية غير المستقرة .

اما فيما يخص الجانب الآخر من التحدي هي المناطق الجاذبة للهجرة والنزوح والتي قبل علميات التعداد وفي ظل عدم وجود بيانات حقيقة كانت تعامل وفق نسبة غير حقيقة وهذا قد يكون سلاح ذو حدين فهناك محافظات تعاني من عدم أناصفها في نسب التخصيص المالي والاستثماري وحتى في نسبة المشاركة في الانتخابات وحصصها من الخدمات الإدارية كقرعة الحج او التعينات او الخدمات التي تصرف للمحافظات الأخرى وهي بيئة جذابة للسكان بصورة مستمرة كمحافظة كربلاء .

وهناك مناطق جغرافية أخذت تستخدم موضوع الهجرة والنزوح سلاح لتفرض سلطتها وتتحكم بقدرتها على زيادة نسبة التخصيص في مختلف الجوانب المالية والإدارية والترفيهية والمتمثلة بمحافظات إقليم كردستان وحتى في نسبة المشاركة بالانتخابات والسلطة الحاكمة. ولهذا الأولى يمكن ان نعتبر التعداد عامل إيجابي لمعالجة جزء من نقاط الضعف ليدها والعمل على تعزيز دورها مستقبلا، أما الثانية فقد يكون التعداد عامل أضعاف لها وهي قد لا

تقبل بان تظهر أرقام التعداد السكاني عندها باقل من المفترض، وهذا قد يطرح سؤال (ماذا ستفعل السلطة في تلك المناطق الجغرافية لمعالجة هكذا خلل قد يحدث المزيد من الضرر) هل سترفض إجراء التعداد إن تعمل على تعزيز عمليات ملاء الاستمارات الإلكترونية بشكل مكرر لزيادة الأعداد ام أنها ستتعامل بمصادقيه مع الأرقام الحقيقية ؛ في ظل عدم وجود رقابة حقيقة على العمل الميداني ما يمكن إن يفعله مدير المحلية أو معاونها أو السيد الباحث في يوم التعداد.

تاسعا ـ التحدي الوظيفي (الإداري): عندما يُنظر الى الركن الوظيفي في إجراء التعداد السكاني ، يُعتقد انه قد لا يمثل تحدي كبير ، لكن عند التعمق فيه وممارسة العمل الوظيفي يتضح طبيعة ذلك التحدي، ينقسم العمل الوظيفي في عملية التعداد السكاني الى قسمين:

- الكادر الوظيفي المسؤول على إجراء التعداد السكاني والمتمثل بمنتسبي هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، ومسؤوليتهم وضع الخطط وتنفيذها وتهيئة الأدوات والمعدات والإمكانيات التي تسهم في المساعدة في القيام بالتعداد ، وتجميع الكوادر الأخرى وإدخالهم في دورات تدريبية و الأشراف عليهم ومتابعة نشاطاتهم ضمن العمل الميداني وإعدادهم بالشكل الصحيح وهم بالعادة موظفين [*].
- الكادر الوظيفي المسؤول على تنفيذ الإجراءات وإنشاء قاعدة البيانات و تطبيق كل الأليات التي تم الدريب عليها من اجل تحقيق عملية تنفيذ التعداد العام للسكان بالعراق، وهم موظفين يعملون بشكل مؤقت خلال مدة تنفيذ التعداد ومعظمهم من موظفي الدولة وعدد كبير منهم من الكوادر التربوية، يمكن تقسيمهم الى ثلاثة أصناف (مدراء ، ومعاونين ، وباحثين):
  - المدير: يكون مسؤول على حزم المحلات السكنية وتوزيع المهام على المعاونين التابعين له من أشراف ومتابعة عملهم الميداني على مرحلة الحصر والترقيم و ولكل مدير من ثلاثة الى خمسة محلات سكنية .
  - المعاون: تكون وظيفته حزم البلوكات السكنية وترقيم الشوارع التابعة لها والبيوت، تنزيل استمارة الحصر لكل منزل او منشئة تقع داخل البلوك السكني ولكل معاون بما يقرب من خمسة بلوكات (اكثر او اقل).
  - الباحث : وظيفته العمل على حساب عدد أفراد الأسرة داخل المنزل السكني وذلك من خلال استمارة التعداد السكاني وكل باحث او باحثة حوالي مائة منزل (اكثر او اقل).

عمل المدير والمعاون يقارب الخمسة اشهر، إما عمل الباحث يقرب من الشهران، يتم التعاقد مع الموظفين بشكل مؤقت خلال مدة إجراء التعداد والتي محددة ضمن خمسة اشهر من (شهر نهاية تموز الى شهر كانون الأول لسنة 2024)، ويصرف لهم مكافئات مالية وأجور الدورة .

[*]موظفين على ملاك هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ـ وزارة التخطيط.

في ظل العمل المستمر للكوادر الوظيفية المؤقتة مع مقدار الأجور الزهيدة اخذ عدد كبير من المعاونين بالانسحاب من العمل الميداني ، اذ يبدوا ان عمل المعاون هو الأكثر جده ووقت ، وفي ظل المكافئات المالية الزهيدة مع تقاطع العمل بالعداد مع وقت العمل الوظيفي سبب في ذلك الانسحاب ، ولهذا قد يكون ذلك واحد من اكثر التحديات التي تواجه العمل الميداني حاليا ، ولهذا هناك عدد كبير من المحلات لم يرصد لها معونين حاليا ، والإدارة تعول على المعونين النشطين ان يكملوا عملهم ليضاف لهم عمل جديد بمقابل مادي إضافي ، لكن يبدو ان الـ(المئتان والخمسون الف دينار شهريا) التي تصرف لصاحب العمل الميداني قد تعطي دافع للانسحاب ، كما ان صعوب العمل في ظل الزيارات المستمرة لمنازل مع عدم وجود عدد كبير من العوائل في منازلهم خلال وقت الزيارة قد يعطي دافع أخر للانسحاب ، اذ ان المعاون يعتمد في عمله الميداني على وقت الفراغ للذي يحصل عليها بعد انتهاء عمله الوظيفي الرئيس في دائرته .

عمد مجلس الوزارة على إصدار كتاب يخاطب به المؤسسات الحكومية التي تشرك موظفيها في عمل التعداد على ان يقوم بإصدار كتاب لعمل تفرغ ليومين للموظفين العاملين من اجل إعطائهم وقت لإكمال العمل الميداني خلال المدة الزمنية المقررة من بداية شهر التاسع (أيلول) الى نهاية شهر العاشر (تشرين الأول) الوقت الرئيس المقرر لعملية الحصر والترقيم للمعاونين، ومع اقتراب موعد عمل الباحثين (خلال تشرين الأول والثاني وكانون الأول) صدر كتاب تفرغ كلي من اجل اكمال عمل الباحثين خلال المدة المقررة والتي تمت مع بداية شهر كانون الأول لسنة(2024)[16] .

ان معظم من تم التعاقد معهم بالتعداد العام للسكان لسنة 2024 هم من الموظفين وعدد كبير منهم من قطاع التربية ، وهناك من الصحة والتعليم العالي والشباب والرياضة والمؤسسات الأخرى، كما عملت هيئة الإحصاء على إشراك عدد من الخريجين غير المعينين كباحث بالتعداد ، علما ان جميع العاملين هم من حملة شهادة (الدكتوراه ، والماجستير ، والبكالوريوس ، والدبلوم) وبمختلف المجالات العلمية ، ولهذا قد يكون واحد من نقاط القوة اختيار هذه العينة من العاملين قد يسهم في إجراء التعداد بشكل سلسل في ظل التقنيات الحديثة المستخدمة في تسجيل البيانات ، لكن هذا لا يعني ان الجميع قادرة على إدارة العمل في ظل التطور التقني والظروف الجوية ، وقلة الخبرة أحيانا مع ضعف إمكانية خدمات البنى التحتية وسوء الاستخدام من قبِل العامل قد يربك العمل ، ولهذا عن طريق الفنيين العاملين بالمجال التقني اخذ التعاون والتفاهم ودور خبراء التقنيات يقلل من الأثار السلبية ويعالج نقاط الضعف بمجال العمل الميداني.

عاشرا ـ تحدي الهجرة: هناك نوعين من الهجرة ، منها الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية :

الهجرة الداخلية : والتي قد تتمثل بطبيعة انتقال الأفراد او أسرهم بين المحافظات العراقية والمناطق السكنية الخاصة بهم والتي قد تسببت في خلق التنافس فيما بين الإدارات الخاصة بكل محافظة خلال عملية التسجيل بالتعداد وقد تطرق الباحث لهذا التنافس في التحدي الإداري . إن ما تخلف الهجرة الداخلية من تحدي قد يتمثل بالمنطقة

الطاردة للهجرة والتي سوف تتحول الى منطقة منخفضة التنمية او بطيئة النمو بسبب الأموال التي سوف تخسرها المنطقة او انخفاض القدرة على الإنتاج الذي سوف تسببه تلك الأسرة بعد تركها للمنطقة او المحافظة ولكن بالمقابل سوف ينخفض عدد الطلبة بالمدارس وعدد المراجعين للمراكز الصحية وعدد المستفيدين من خدمات البنى التحتية وسوف تكون أسعار الأراضي منخفضة بالمقارنة مع أسعار السوق المجاور مع عدم ارتفاع أسعار السلع الأخرى الاستهلاكية وغير الاستهلاكية في ظل انخفاض الطلب مع زيادة العرض [17].

بالمقابل سوف تعاني المناطق الجاذبة للهجرة من ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية والمعمرة مع ارتفاع بأسعار الأراضي السكنية ومواد البناء والعقارات بصورة عامة في ظل توافد الأسر عليها ، رغم ان المهاجر قد يسهم في تعزيز النمو الاقتصادية وتطوير عمليات التنمية عندما يأتي محمل برؤوس الأموال الاستثمارية ، لكن بالمقابل سوف يستخدم خدمات البنى التحتية والمدارس والمراكز الصحية وغيرها من الخدمات المجتمعية ، وهذا قد يعمل على إرهاق تلك المؤسسات مما يسبب في توسع ذلك التحدي ليس فقط نحو الإدارة المحلية بالمحافظة بل حتى الى الحكومة المركزية ، ولهذا نرى اليوم هناك محافظات عراقية تعاني من زيادة عدد الأحياء السكنية وزيادة إعداد الطلبة بالمدارس مع قلة الخدمات المقدمة بالناحية الصحية في ظل زيادة عدد المراجعين وارتفاع في أسعار الأراضي السكنية وغير السكنية وهذا قد سبب في توسع ازمت السكن في ظل النمو المالي البطيء وارتفاع الأسعار المستمر وهذا ما نجده باستمرار في المحافظة القابلة للهجرة كمحافظة كربلاء ومحافظة بغداد ، وهذا قد يمثل واحد من اهم التحديات التي يكن ان تواجه الإدارات المحلية بالمحافظات في كيفية توفير المدارس والمراكز الصحيحة والأحياء السكنية ومعالجة ازمة السكن والاكتظاظ داخل المنزل الواحد ومعالجة الأحياء العشوائية والتي قد تنتشر في مناطق متعدد ومناطق السكن الزراعي والتي ظهرت بسبب الإقبال الكبير من الأسر المهاجرة من انخفاض الأراضي المخططة [18].

حادي عشر ـ تحدي التنوع البشري : بين التنوع (الديني والذهبي ،والقومي واللغوي): عندما تريد السفر الى دولة ما تحاول البحث عن طريق الأنترنت عن تلك الدولة ، إذ تحاول ان تتعرف على طبيعة مجتمع تلك الدولة من اجل ان تتمتع اكثر عند زيارتها ، ونجد في ذلك الموقع الرسمي للدولة لغة التحدث الرسمية والتركيب الديني وتنوعها المذهبي واهم العادات والتقاليد التي تميز تلك الدولة عن غيرها ، وهذا قد يعطيك صورة مبسطة عن طبيعة المجتمع الذي تحاول التعرف عليه ، ان معظم تلك البيانات التي تنشرها المؤسسات الحكومية لتلك الدولة تستمدها من بيانات التعداد السكاني ، و من الدراسات التي تقوم بها المنظمات البحثية في تلك الدولة ، فالتنوع البشري سلاح ذو حدين ؛إما يكون عامل قوة للدولة او عامل ضعف وهذا يعتمد على طبيعة توجه تلك الدولة والسياسات الحكومية المتبعة في كيفية معرفة حجم ذلك التنوع وقدرتها على فرض العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيما بين افراد ذلك المجتمع المتنوع دون ان يكون هناك ميل على جهة دون أخرى[19].

العراق واحد من الدولة لتي تمتلك تنوع في المقوم البشري وهذا التنوع ينتشر بين الدين والمذهب القومية واللغة ، ورغم ان التنوع موجود على ارض الواقع جغرافيا ، فمثلا سكان شمال العراق يتنوعون دينيا بين الإسلام والمسحية والايزيدية ، اما قوميا فهم ينقسمون بين العربية والكردية والتركمانية ، ومذهبيا بين السنة والشيعة ، اما مناطق شمال بغداد ومحيطها يتوحدون دينيا(الإسلام) ويتخلفون مذهبيا (سنة وشيعة) ، ومحافظات جنوب العاصمة بغداد (محافظات الفرات الأوسط وجنوب العراق) فغالبيتهم مسلمين ، يتنوعون مذهبيا (بين اقليه سنية وأغلبية شيعية)، كما ان معظم سكان وسط وجنوب العراق يتحدثون اللغة العربية ، إلا فيما يخص سكان المناطق الحدودية الشرقية التابعة لمحافظة واسط نجد هناك اقليه كرد فيلية . هذا فيما يخص الجغرافيا الوصفية ، فالمتتبع لخريطة العراق الجغرافية وحسب المعلومات القديمة يتصور هذا التصور ، لكن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية وزيادة دخل الفرد ، قد طرئ الكثير من التغير على هذا تلك البيانات الوصفية ، والتي يمكن ان تعزز عن طريق الجغرافية الإحصائية البيانات الحقيقية التي نحصل عليها عن طريق التعداد السكاني ، اذ عندما يتم إضافة حقل بعد الدين حاص بالمذهب واللغة والقومية ، سوف يزيد من معرفة طبيعة التنوع الاجتماعي ومناطق تركز وتشتت تلك التنوعات على الخريطة الجغرافية العراقية ، كما سيطرح تساؤلات لماذا هذه الفئة من الناس تتركز في تلك المنطقة دون غيرها لماذا هذه القومية تتركز في الشمال او تلك في الجنوب فالأرقام الحديثة قد لا تكون دقيقيه جدا ، لكنها سوف تعمل على تعزيز موضوع البحث العلمي ودوره في معالجة المشكلات الحقيقية التي تواجه الدولة العراقية حاضرا ومستقبلا .

لم تعمد الجهة القائمة على اجراء التعداد العام للسكان في سنة 2024 على تعزيز استمارة الاسرة بحقل خاص بالقومية واللغة والمذهبية فقط اقتصر الامر على الدين والجميع يعمل ان معظم سكان العراق من المسلمين وبعض الأقليات من المسيحية والايزيدية وهم يسكون مناطق اقصى شمال غرب العراق ،مع بعض الاعداد من الصابئة المندائية في اقصى جنوب شرق العراق . وهذا قد يمثل واحد من اكثر التحديات التي ستواجه الحكومات العراقية المتعاقبة التي سوف تعمل وفق بيانات التعداد السكاني لسنة 2024 في عمليات توزيع العدالة الاجتماعية وطبيعة التعامل مع التنوع الثقافي لأفراد ذلك المجتمع ودورهم في التنمية السياسية للدولة. هناك من يعتقد ان تجزئة المجزئ يؤدي الى تمزيق الأواصر وخلق مناطق صراع داخلي ، فالمجتمع المتنوع عندما تبين مدى تنوعه قد يسهم ذلك في تعزيز الصراع المديني او المذهبي او القومي ، لكن الباحث يرى عكس ذلك إذ يعتقد ان آلية تطبيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الفرص بالتساوي وتوزيع الثروات والمشاركة السياسية تتأتي من قدرة المؤسسات الحكومية على معرفة طبيعة التنوع المقومات البشرية وبلغة الأرقام ، لكن من يعتقد بالرأي الأول فهم إما لا يريد ان يكون هناك تساوي بالفرص او يحاول ان يأخذ اكثر مما يخصص له ، وهذا اليوم نجده كثيرا متداول بين صناع السياسة بعد سنة 2003 .

المبحث الثالث

الأثار المترتبة على إجراء التعداد العام للسكان بالعراق لسنة 2024

المقومات البشرية واحدة من المرتكزات الجغرافيّة السياسية للدولة ،اذ دائما ما تقدم للدولة المورد البشري والمتمثل باليد العاملة بمختلف أشكالها وصورها ، ولهذا دائما مع تعّول الدولة على القوة البشرية في عملية البناء والتنمية والتطور عندما تحاول ان تتطور اقتصاديا ، كما انها تعمل على تقديم الدعم للقوة العسكرية للدولة عندما تتعرض إلى تعرض خارجي إقليمي او دولي ، وتعمل على حماية امن الدولة وسلامة أرضه ، ولهذا الدول التي تمتلك قوة بشرية يُحسبها له حسابات متعددة عندما يراد التعرض لها ، اما اذا كانت تلك القوة ذات فئات عمرية متعددة بين (الطفولة ، والشباب ، الشيخوخة) ، أي عندما يكون الهرم السكاني ذا قاعدة عريضة وقمة ضيقة سوف يعطي انطباع على ان السكان في مرحلة النضج والشباب والعكس بالعكس ، ولهذا تحاول معظم دول العالم ان تعمل على تنشيط القوة البشرية ومعالجة نقاط الخلل وتعزيز نقاط القوة ، وذلك عن طريق القيام بأجراء تعداد عام لسكان دولهم وذلك كل خمسة او عشرة سنوات او اكثر او اقل حسب الإمكانيات التي تتمتع بها تلك الدولة والظروف المحيطة بها وقت الحاجة لأجراء التعداد العام للسكان[20] .

أولا- السكان والدولة : الدولة عادة تتكون من عدة مرتكزات بالجانب الجغرافي (الأرض ، والشعب ، والنظام الحكومي)، اذ الشعب واحد من تلك المتركزات الرئيسة ، والشعب هنا هم المقومات البشرية التي تعمل على تشغيل الدولة والعمل على بنائها وتحسين أنظمتها الحاكمة ،فكلما كان المجتمع واعي ويمتلك قدرة على التعلم والتغيير نحو الأفضل ، كلما اسهم ذلك بتعزيز الدور الإيجابي ، عن طريق اليد العاملة وتنوعها وقدرتها على تشغيل الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية ودورها في تعزيز القوة الاقتصادية ، كما يعمل على ذلك على تطوير خدمات الطرق والجسور ووسائل النقل وغيرها من التعزيزات مقومات التنمية ، اما فيما يخص القوة العسكرية فالسكان لهم دور مباشر في تقديم الدعم الكامل لبناء القوة العسكرية (البرية ، والبحرية ، والجوية) بالإضافة إلى ذلك اليوم القوة العسكرية تبحث عن القوة البشرية الماهرة في ظل ظهور صنف القوة الفضائية والتي تحتاج الى يد عاملة متطورة فكرية وعقليا وماهرة في صناعة وإنتاج الفكر الحديث الذي يسهم في بناءة القوة الفضائية والذكاء الاصطناعي .

ثانيا ـ التنوع بسكان الدولة : الشعوب بالعادة تمثل واحدة من المراكز التي تعطي التنوع بالجانب الاجتماعي، وكلما كان المجتمع متنوع من ناحية الاجناس، كلما اسهم ذلك في تنوع الإنتاج العقلي والفكري والعضلي ، وتعزيز قدرة الدولة ، رغم ان التنوع السكاني قد يعطي انطباع على عدم الاستقرار خصوصا اذ كان هناك فئات اجتماعية مهملة من قبل الدول، ولهذا غالبا يجب على المؤسسات الحكومية ان تعمل على الاهتمام بالشعب كركن أساسي من اركان الدولة ، وهذا الاهتمام يكون عن طريق مجموعة من الإجراءات ، أهمها التنمية المستمرة وفي مختلف المجالات الحياتي ، وبهذا ستعزز حب الدولة عند المواطن وتعمل على ان يقدم كل ما يستطيع عندما تحتاجه الدولة بمختلف مرتكزاتها ، بالمقابل على المؤسسات الحكومية ان تعمل على توفير كل ما يحتاجه المواطن وعلى

الخصوص في مجال البيئة السكينة الآمنة والمستقرة ، التعليم ، الصحة ، فرص العمل ، الخدمات بمختلف صورها ، الطرق ووسائل النقل ، والحماية الكاملة لذلك الشعب ، فهذا يعزز من قوة الدولة ، ويعمل على استمرار البناء وحماية ذلك البناء من المؤثرات الخارجية ، كالتضخم والغلاء المعيشي والبطالة والفقر وغيرها من الأمراض الأخرى.

فيما يخص العراق ،فقد نجد ان الدولة تمتلك قوة بشرية كبيرة بالمقارنة مع مساحة الأرض ، وهذه القوة قد أسهمت كثيرا في دعم الدولة بمختلف الصور والأشكال ومنها القوة الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والعسكرية ، وغيرها من القوى الأخرى ، وهذا قد عزز من استمرارية بقاء الدولة ، رغم كل الظروف والتحديات التي مرت بها الدولة منذ مرحلة التأسيس الأولى في بدايات القرن العشرين . لقد اكثر كثيرا تعرض الدولة الى الاحتلال المتكرر والتغيرات السياسية التي رافقت ذلك الاحتلال. اذ ان التغير المتسمر للأنظمة الحاكمة ويؤثر على المجتمع ويعمل على خلق أجيال غير مستقر داخليا ، وقد يولد عدم ثقة بين فراد المجتمع والمؤسسات الحكومية ، وهذا ما نلحظه اليوم بالمجتمع العراقي ، بين عدم الاستقرار وانعدام الثقة مع المؤسسة التي ترعى التعداد السكاني ، فالباحث الميداني عندما يراجع المنزل الفلاني من اجل اخذ المعلومات لصناعة قاعدة البيانات ، يرى عدد من أصحاب المنازل (المواطنين) إما غير متعاونين او لا يريدوا ان يبيحوه بالمعلومات الصحيحة او يعطوا نظرة تشاؤمية عن واقع الحال الذي يمر به ذلك الفرد .اما فيما يخص معرفة المستوى المعيشي عند المواطنين يرى الباحث ان عدد كبير من المواطنين لا يريدوا ان يكشفوا مستواهم المعيشي الحقيقي ، وذلك تخوف من الضرائب ام غيرها من التبعات القانونية او المالية ، وهذا قد يؤدي الى عدم دقت المعلومات ، لكن رغم الظروف والتحديات يعتقد الباحث ان هذا التعداد قد يعطي انطباع إيجابي للتعدادات الاحقة اذا ما عملت الحكومات المتعاقبة القادمة على أرجائه مرة أخرى في المدة الزمنية القادمة .

ثالثا ـ التعداد السكاني والنظام السياسي: كلما كان النظام السياسي مسيطر على القوة البشرية، كلما أدى ذلك الى فرض إرادة الدولة ، رغم ان الفرض السياسي يخلق نظام حكم دكتاتوري ، لكن يسهم ذلك في توظيف الشعب بالشكل الصحيح نحو بناء الدولة ، خصوصا اذا كانت هناك مؤسسات حكومية تعمل من اجل الشعب وبناء قدراته العقلية والفكرية والعضلية وتعمل على تعزيز دور الانتماء للوطن . عندما يكون هناك نظام سياسي مستمر ومستقر ، اما عندما يكون هناك نظام سياسي متغير مزاجي ويتأثر دائما بالأهواء السياسية والاجتماعية ويعمل على اجراء انتخابات بشكل كتكرر بحجة النظام الديمقراطي وتعدد القوميات وتأثيرها على الواقع السياسي ، وينتج يوميا كابينة حكومية ، سوف يؤدي الى عدم الاستقرار داخليا ، وعدم امتلك القدرة على تنفيذ المشاريع التي تخدم الشعب ، ولهذا سوف لا تستطيع تلك الحكومة ان تعمل على توظيف القوة البشرية لخدمة مصالح الدولة داخليا وخارجيا ، وهذا ما يعاني منه العراق . قبل سنة 2003 كان العراق يعاني من نظام دكتاتوري مسيطر على الشعب ويوظفه حسب مصاله الشخصية، أما بعد سنة 2003 والتغير نحو الديمقراطية فقد أخذت الانتخابات المبكرة تعمل على صناعة حكومات مركزية بشكل مستمر ، ولهذا لم تستطع الحكومات المتعاقبة ان تتم عملية التعداد السكاني خلال

الاحدى والعشرين سنة السابقة ، اذ عدم الاستقرار للنظام السياسي يؤدي الى عدم إكمال المشاريع التي يتم الشروع بعملها . وتحاول الحكومة الحالية ان تعمل على إتمام ذلك العمل المؤكل الهيا وغيرها من الأعمال الأخرى المتأخرة .(21)

رابعا ـالتعداد السكاني والبيانات الإحصائية ان عملية إجراء التعداد العام للسكان قد تواجهها عدة تحديات وقد مر ذكر جزء منها في مادة المبحث الثاني، لكن عند إكمال ذلك التعداد سوف يمتلك العراق صورة شبه كاملة من البيانات عن طبيعة النشاط البشري الموجود داخل الحدود العراقية، من عدد السكان طبيعة الفئات العمرية، المستوى الدراسي ، عدد المنازل وطبيعة المناطق السكنية والتوسعات التي مرت بها ، من اهم ما يمكن تمزيه من التعداد السكاني الحالية:

1. سيوفر كم هائل من البيانات والمعلومات وهذا قد يفسح المجال امام عمليات التبويب والتحليل لتلك البيانات ودراستها بشكل مفصّل، وهذا يعني المزيد من الدراسات البحثية التي تعتمد على بيانات حقيقية صادرة من جهات رسمية معتمدة على واقع جغرافي حقيقي ميداني، وليس كما هو بالسابق والذي كان يُعتمد على بيانات تقديرية عشوائية غير دقيقة.
2. يبين التقسيمات الفئوية للسكان من حيث عدد الأطفال والشباب وكبار السن، وهذا يعطي تصور عن طبيعة الهرم السكاني وقدرت المجتمع على دعم الدولة من حيث الفئات العمرية المختلفة، اذ كلما كانت قاعدة الهرم عريضة كان السكان في مرحلة الشباب المستقبلي، وكلما كان العكس كان هناك عجز مستقبلي بالسكان في ظل زيادة عدد الفئات العمرية الكبيرة.
3. يوضح طبيعة التقسيمات للقوة العاملة، فعندما نقوم بالتعداد السكاني، يتبين لنا طبيعة المستوى الدراسي وقدرت افراده على دعم المؤسسات الاقتصادية باليد العاملة الماهرة من عدمها، اذ كل كلما كانت الدولة تمتلك قوة عاملة ماهرة، كلما كانت الدولة متطورة اقتصادية والعكس بالعكس.
4. الدولة التي تمتلك قوة بشرية ، تستطيع ان توظيفها لخدمة مصالحها القومية والمحافظة على امنها وسلامتها ، فعندما تتعرض على غزو او احتلال او أي مؤثر امني خارجي ، تستعين بقوتها البشرية وتعمل على توظيف تلك القوة للدفاع عنها وقت الحرب ، اما وقت السلم فيتم توظيف تلك القوة البشرية لإعادة بناء الخراب الذي خلفه ذلك المحتل ، اذ تتحول القوة البشرية الهائلة من الجانب العسكري الى الجانب المدني ، وتعمل على تطوير القوة البشرية لتحولها الى قوة اقتصادية ماهرة منتجة تسهم في بناء اقتصاد الدولة ، وان إجراء التعداد بالنسبة للدولة يعطيها تصور عن مدى امتلاكها تلك القوة ومعرفة كيفية توظيفها لخدمة مصالحها القومية .

خامسا ـ التعداد السكاني ودوره في عمليات التنمية : العلاقة متينة بين السكان و(نموهم، حركتهم ، توزيعهم ، كثافتهم ، نشاطهم الاقتصادي ، تقدمهم الحضاري وحركة التنمية الاقتصادية لديهم)، وهذا قد يمثل واحد من اهم الدوافع لمعرفة مدى العلاقة فيما بين السكان النشاط البشري ودورهم في التنمية بمختلف أشكالها .(22)

أ . السكان ودوره بالتنمية الاقتصادية: تهتم التنمية الاقتصادية بتطوير المجتمع اذ كلما اهتم الدولة بتطوير اقتصادها وتعزيز المهارات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية للدولة والذي يحقق الرفاهية للسكان ، اذ كلما كان هناك زيادة بالسكان يجب ان يكون هناك تنمية مستمرة بالاقتصاد، وهذه التنمية تشمل توفير مؤسسات منتجة وسوق استهلاكي وخدمات بنى تحتية وفوقية تعمل على الربط فيما بين المنتجين والمستهلكين ، وهذا يعتمد بشكل مباشر السكان ودورهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة الحركة الاستثمارية من خلال الأموال التي يمتلكونها ، ولهذا كلما كان المجتمع يمتلك رؤوس الموال كلما أخذت المشاريع الاستثمارية تتوسع وهذا نجد الدول التي تمتلك عدد سكان كبير ولا تمتلك رؤوس أموال أخذت تعمل على تطوير اليد العاملة وتستخدمها في كيفية الحصول على رؤوس الأموال ، من اجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير المهارات الإنتاجية في سوق المستهلكين[23] .

التجمعات البشرية لها دورا مهما في عمليات التنمية الاقتصادية ، اذ معظم متركزات التنمية الاقتصادية تعتمد وبشكل أساسي على سكان الدولة ، فاليد العاملة والقوة الاستثمارية والرؤوس الأموال وقامة المشاريع والحركة الإنتاجية والنقل ووسائله والسوق الاستهلاكية وحاجة السوق وكل ما يحيط بالحركة الاقتصادية يعتمد بشكل مباشر او غير مباشر على القوة البشرية ، وفي الغالب سكان الدولة هم الأساس في دعم التنمية الاقتصادية لتلك الدولة . لكن واحيان تتحول تلك القوة البشرية الى قوة غير منتجة ، وتعاني من ارتفاع معدل الاستهلاك لديها الى مستويات عالية وهكذا قد تعمل على إرهاق مؤسسات الدولة مما تسبب في انعدام التنمية الاقتصادية بل تحول اقتصاد الدولة نحو التدهور الاقتصادي [24].

العراق يمتلك قوة بشرية كبيرة موزعة جغرافيا على مختلف المناطق العراقية (الحضرية والريفية) ، ومتعددة الفئات العمرية ، بين مستوى الطفولة والشباب والشيخوخة ، لكن ليست كلها منتجة بل هناك مقدار كبير من تلك القوة البشرية استهلاكية وخصوصا بعد ارتفاع مستوى الدخل عند عدد منهم وتحسن المستوى المعيشي ، وهذا قد يكون نتيجة لعدة أسباب اهما مؤسسات الدولة ودورها في صياغة خطط عير منتجة او مستهلكة محليا ، ولعدم وجود خطط واقعية تعمل على إدخال الفرد العراقي كعنصر في التنمية الاقتصادية . ولهذا أخذت الحكومة العراقية الحالية على عاتقها مشاركة الفرد كعنصر إنتاجي ومحاولة تقليل عمليات الاستهلاك من خلال تطوير مشاريع التنمية الاقتصادية في مجال الصناعة والزراعية والنقل ومحاولة زيادة معدلات الإنتاج وخفض معدلات الاستهلاك ، لكن يبقى الاستيراد ودورها السلبي في إخفاض معدل الإنتاج المحلي .

ب ـ السكان ودوره بالتنمية الاجتماعية : يسهم السكان ومن خلال إجراء التعداد العام للسكان على معرفة طبيعة إعداد الأفراد ودورهم في تعزيز الأمن الاجتماعي ، اذ من خلال التعداد تطلع المؤسسات الحكومية على طبيعة إفراد المجتمع والإمكانية التنموية التي يتمتعون بها وقدرتم على التطور ، وعندها تعمل تلك المؤسسات على تنمية والتطوير الأفراد اجتماعيا لخلق بيئة حضرية او ريفية منسجمة تسهم في تعزيز السلم الأهلي وبناء الدولة وتعمل على الإسهام في تعزيز دور الفرد في بناء الدولة ، ولهذا من خلال تعداد سنة 2024 سمكن للمؤسسات الحكومية

بالعراق ان تسهم في تنمية الطبقات الاجتماعية البسيطة والمتوسطة عن طريق البيانات التي سوف تحصل عليها بعد إكمال إجراء التعداد السكاني ومع نهاية سنة 2024ميلادية [25].

ج ـ التعداد السكاني ودوره في التنمية الثقافية: يمثل المستوى الثقافي مرتكز أساسي اليوم داحل مجتمع الدولة ، اذ كلما كان المجتمع يمتلك وعي ثقافي عالي ، كما اسهم ذلك في تسريع بناء الدولة والعمل على تطوير أجهزتها التنفيذية والتشريعية ، كما إن المجتمع المثقف يكون عصي على المؤثرات الخراجية ، او على اقل تقدير يمكن ان يقاوم تلك المؤثرات ويحاول ان يوظف المفيد منها لخدمة مصالح الداخلية ، أما عندما يكون المجتمع فقير ثقافيا فهو عرضة لكل ما يأتي من خارج حدوده ، ولهذا نجد ان معظم مجتمعاتنا التي كان منغلقة ثقافيا وفقيرا فكريا أخذت تنجرف مع مجيئ المؤثرات الخراجية ، ولهذا عن طريق التعداد يمكن قياس المستوى الثقافي لإفراد المجتمع ، صحيح ان الشهادة لا يمكن اعتبارها مقياسا ثقافيا ، لكن يمكن الارتكاز عليها لطرح مقايس أخرى ،إذ حتى طبيعة التعامل بين الوظف العداد والمواطن يمكن اعتبارها مقياس ثقافي ، فعندما نرى المواطن يتعامل مع العداد برحابة صدر وإعطائه للمعلومات الحقيقية فذلك يعطي انطباع ثقافي إيجابيي ، ولهذا في المناطق السكنية البسيطة يكون تعامل الأهالي مع الموظف بشكل مختلف عن المناطق الحضرية المتطورة ، وقد يكون للوضع المادي تأثير اكبر فيما يخص الكشف عن المعلومات خصوصا اذا كان الموطن يسكن في منطقة تابعة الى الدولة (كالسكن العشوائي).

عموما زيادة الوعي الثقافي وتنمية المجتمع ثقافيا يسهم بالإسراع في بناء الدولة ويعمل على ان يكون هناك سد منيع ضد المؤثرات الخارجية ، اذ كلما كان سكان الدولة يمتلكون ثقافية متطورة كلما اسهم ذلك بحماية الدولة من الغزو الفكري الخارجي .

د ـ السكان ودوره في التنمية السياسية: ان النظام السياسي الحاكم والذي يدير المؤسسات الحكومية يعتمد في استمراريته على فئة معينة من سكان تلك الدولة ، اذ كلما كان هناك فئة واعية سياسيا وتعمل على تنمية مهارتها السياسية كلما اسهم ذلك في توسعة المشاركة في النظام السياسي ، وفي ظل تغيير نظام الحكم بالعراق بعد سنة 2003 ، والتحول نحو النظام الديمقراطي واتباع قانون الانتخابات في صناعة المؤسسة السياسية الحاكمة بالعراق ، أخذت الدولة تعمل على تهيئة مؤسسات قادرة على صناعة قادة يمكن الاعتماد عليهم في استمرار العمل السياسية بالعراق ومنها مؤسسات صناعة القادة ، علما ان المصدر الرئيس لتلك المؤسسات هو السكان ، ولهذا يسهم السكان كل مدة من اخراج طبقة اجتماعية متأثرة بالتنمية السياسية وتسهم في رفد مؤسسات الدولة بمجموعة من الأفراد الذين يسهمون في دعم النظام الحاكم واستمرارية حركته في بناء الدولة العراقية .

هـ ـ التعداد السكاني ودوره في التنمية العسكرية: قوة أي دولة ترتكز على مجموعة من المتركزات ، منها القوة العسكرية ، وتلك القوى متنوعة بين القوة البرية ، القوة البحرية ، والقوة الجوية ، اضف الهيا القوة الفضائية ، وان تنوع الاهتمام بتلك القوة يعتمد على ما تمتلك الدولة من توجهات وإمكانيات[26] . وغم ان الاستعداد في تطوير

القوة العسكرية يعتمد على ما متوفر من إمكانيات مادية وفكرية وتكنولوجية وصناعات عسكرية ، لكن تبقى القوة البشرية واحدة من اهم المتركزات التي يُعتمد عليها في صناعة القوة العسكرية ، فالقوة البرية ترتكز بشكل رئيس على القوة البشرية والتي يرفدها سكان الدولة بكل ما تحتاج ، وينتقل ذلك نحو القوة البحرية والجوية وحتى الفضائية ، اما فيما يحص التطور التكنلوجي واستخدامات التقنيات بالقوة العسكرية ، فهو الآخر يحتاج الى عقول مفكرة ومتطورة تسهم في تعزيز الدور التكنلوجي المتطور من اجل استمرار التنمية بالقوة العسكرية . والعراق يمتلك قوة بشرية كبيرة أخذت تسهم وبشكل كبير في تنمية وتطوير القوة العسكرية ، كما انها أسهمت وبشكل مباشر في إعادة بناء القوة العسكرية بعد حلها بسبب أحداث سنة 2003 ، وشاركت القوة العسكرية بردع مختلف أنواع التحديات التي عاصرها العراق قبل سنة 2003 او بعدها ، وعلى الخصوص احداث ما بعد سنة 2014 ، اذ أسهمت القوة البشرية العراقية بتقديم الدعم الكامل من اجل دحر داعش عن العراق ، ولولا تلك الطبقة الشبابية التي عززت من روح المبادرة لما استطاعت الدولة من تحرير العراق خلال وقت قياسي

و: السكان والتنمية الحضرية و الريفية : ان زيادة عدد السكان يسهم في توسع النمو الحضري للمناطق السكانية ، ويعمل على توسعة الأحياء السكنية وزيادة عدد الشوارع وزيادة الطلب على خدمات البنى التحتية والفوقية ،اذ كلما سجل السكان أعداد متزايدة ، كلما احتاج الى خدمات بشكل اكبر من حيث السكن والتعليم والصحة والخدمات الأخرى ي ، ولهذا فعلى الدولة ان تعمل على وضع الخطط الكاملة في مجال التخطيط الحضري وتوفير بيئات سكنية مستقرة مع خطط لتوفير وتطوير خدمات البنى التحتية من شبكات مياه الى المجاري إلى الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات والبيئة الآمنة ، وغيرها من الخدمات التي تعزز من ذلك المجتمع من خلال توسعت التخطيط الحضري بالمدن التي لديها زيادة بالسكان وكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الخدمات الحضرية ، ولهذا يجب ان تعمل الدولة على تنمية الخدمات الحضرية وتطويرها بشكل مستمر . ويمكن الاستفادة من السكان المتواجدين في المناطق الحضرية والعمل على تطوير مهاراتهم من اجل تعزيز القوة الحضرية[27].

اما فيما يخص التنمية الريفية فبعد زيادة أعداد السكان بشكل مستمر؛ سوف يؤدي الى اكتظاظ المناطق الحضرية بعدد السكان ولهذا معظم السكان قد اخذو بالتوسع نحو المناطق الريفية المجاورة لتلك المناطق الحضرية، ولهذا أخذت معظم المناطق الريفية تتحول الى مناطق شبه حضرية، عن طريق بناء الأحياء السكنية (المخططة او غير المخططة) ، ولهذا يمكن الاستفادة من السكان في تعزيز وتطوير المناطق الريفية من خلال توظيف السكان لتطوير الريف وتعزيز الأنشطة الزراعية في تلك المناطق .

الاستنتاجات:

1. يمثل التعداد السكاني واحد من اهم المتركزات التي تعتمد عليها الدولة، اذ يهيئ كم هائل من البيانات الخام التي تسهم في مساعدة المخطط والباحث وصانع القرار في صناعة الأهداف التنموية التي تخدم عمليات التطوير للدولة من خلال المؤسسات بمختلف اشكالها وصورها.
2. في ظل التغيير السياسي الذي حدث بالعراق والانقطاع عن القيام بالتعداد السكاني طيلة المدة الفائتة والبالغة اكثر ستة وعشرون سنة، اخذت عملية التعداد تمثل تحدي كبير للمؤسسات الحكومية فالمجتمع غير مهيئ ثقافيا وكذلك المؤسسات القائمة على اجراء التعداد السكاني تفترق الى الخبرة اللازمة بالعمل الفني ، بما يخص تقسيمات البلوكات والأمور الفنية الخاصة بها .
3. تم استخدام تقنيات حديثة في التعداد السكان والمساكن بالعراق لسنة 2024 ، والذي اشتملت على استخدام أجهزة التابلت الإلكترونية واستخدام برامج خاصة بعمليات الحصر والترقيم ، كما تم استخدام صور جوية حديثة بعمليات التقسيم للمحلات السكنية والبلوكات الخاصة بها ، لكن يبدوا انها لم تكن حديثة جدا ، وذلك لان هناك عدد من قطع الأراضي قد تحولت الى دور سكنية بعد عملية تصوير الصورة الجوية ولعدة مناطق جغرافية مختلفة .
4. ان إنجاح التعداد السكاني يعتمد وبشكل كبير على كوادر العمل الميداني ، رغم ان للكوادر الإدارية دور أشرافي مهم ومؤثر ، لكن في ظل العمل الميداني ومناطق انتشاره وإنجاحه بشكل متواصل كان بفضل الدور المناط بمدراء المحلات ومعاونيهم اذ كان عملهم يشتمل على حصر المحلة والبلوك وترقيمها وترقيم الشوارع الخاصة بكل بلوك سكني وترقيم المباني الخاصة به والعمل على زيارة جميع المنازل داخل ذلك البلوك وفتح استمارة الحصر الإلكترونية لكل منزل وانزال بيانات كل اسرة ساكنة بتلك المنازل وعندما لا تجد الاسرة ، تعود مرة اخرى لزياراتها ، علما ان لكل معاون كان يحصل خمسة بلوكات كمعدل عام وكل بلوك يتراوح بين (100– 150 منزل) وهناك بعض البلوكات قد تحتوي على ضعف ذلك العدد من المنازل المنشئات المختلفة .
5. العديد من التحديات التي واجهت إجراء التعداد السكاني منها ما هو فني او أداري ومنها ما هو مالي او اقتصادي او اجتماعي وحتى ثقافيا ، فافتقار المواطن الى ثقافة التعداد السكاني سببت في صعوبة التعامل مع عدد كبير من الأسر عند زياراتها ، كما ان معظم العاملين بالميدان هم بالأصل موظفين ولديهم دوائر يعملون بها ولهذا هناك معانات بأوقات الزيارة للعمل بالبلوكات السكنية ، حتى الاسر فعدد كبير منهم غير متوفرين بوقت النهار وذلك لانهم بالوظيفة ، ولهذا كان المعاون يضطر ان يعمل أيام العطل الرسمية يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع ، وايام الدوام يعمل بوقت الظهيرة او بالمساء وليلا ، وهذا قد يخلق قلل لدى الأسرة السكنية في ظل تكرار الزيارات مع انخفاض المستوى الثقافي لدى افراد المجتمع عموما .
6. يسهم التعداد في الاطلاع على البيانات بشكلها الواقعي، رغم ان ليس جميع المواطنين يعطون بيانات حقيقية (100%) ، لكن قد تكون تلك البيانات اكثر مصداقية بالنسبة للبيانات التقديرية ، ولهذا يسهم

التعداد السكاني بمعرفة مقدار القوة البشرية وكيفية توظيفها لخدمة الدولة والعمل على تعزيز مقومات التنمية ومعالجة المشاكل التي يعاني منها إفراد تلك القوة البشرية وكيفية استثمارها بشكل الصحيح والذي يخدم مصالح الدولة العليا وينمي القدرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية ويبني نظام سياسي نابع من تلك القوة البشرية الداخلية ويعمل على تطويرها لحماية المصالح العليا للدولة .

التوصيات:

1. العمل على تطوير التقنيات المستخدمة في عمليات التعداد مستقبلا، وإضافة معايير أخرى تسهم في معرفة المستوى الفكري عند المواطن العراقي وتعزيز ودورها في عمليات التنمية كمعيار النمو الاقتصادي ، معيار التنمية ، ومعيار الخدمات ، معيار البنى التحتية ، معيار التعليم ، معيار الخدمات الصحية ، معيار الإنتاج ، معيار الاستهلاك، المعيار الأمني وغيرها من معايير التنمية والتخطيط.
2. الاستمرار في إجراء التعداد العام للسكان كل خمسة أو عشرة سنوات والأخذ بتلك البيانات والعمل على جعلها حقيقية قدر الإمكان وذلك من خلال تعزيز العلاقة والثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية، اذ كلما حس المواطن بالثقة زاد من حرصه على مصالح الدولة.

الملاحق :

جدول (1) التوزيع الجغرافي للسكان المحافظات العراقية المشاركة في تعداد 1997

ت	اسم المحافظة	عدد السكان	نسبة المحافظة بالنسبة للدولة (%)
.1	دهوك	402970	%1،8
.2	نينوى	2042852	%9،3
.3	السليمانية	1362739	%6،2
.4	كركوك	753171	%3،4
.5	أربيل	1095992	%5
.6	ديالى	1135223	%5،1
.7	الانبار	1023736	%4،6
.8	بغداد	5423964	%24،6
.9	بابل	1181751	%5،3

.10	كربلاء	594235	%2،7
.11	واسط	783614	%3،6
.12	صلاح الدين	904432	%4،1
.13	النجف	775042	%3،5
.14	القادسية	751331	%3،4
.15	المثنى	436825	%2
.16	ذي قار	1184796	%5،4
.17	ميسان	637126	%2،9
.18	البصرة	1556445	%7،1
المجموع		22046244	%100

المصدر: رعد عبد الحسين محمد و عبد الجليل عبد الوهاب عبد الزراق ، تحليل جغرافي لتغير توزيع سكان العراق للمدة 1997_ 2017 واثره في التنمية الاقتصادية وبناء الدولة ، العدد الأول ج1، المجلد الخامس عشر ، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2022، ص(88).

جدول (2) عدد المستخدمين في عملية ارجاء التعداد السكاني لسنة 1947

ت	اللواء(المحافظة)	عدد المشرفين	عدد المراقبين	عدد المسجلين	عدد المفتشين	عدد الهيئة التدقيقية

1	أربيل	22	88	1357	44	44
2	البصرة	21	84	1917	42	42
3	بغداد	43	172	3113	86	86
4	الحلة	17	68	1258	34	34
5	الدليم	12	48	745	34	24
6	ديالى	16	64	1374	32	32
7	الديوانية	28	112	2080	56	56
8	السلمانية	14	56	1228	28	28
9	العمارة	16	64	1443	32	32
10	كربلاء	8	32	631	16	16
11	كركوك	19	76	1358	38	38
12	الكوت	14	56	1067	28	28
13	المنتفك	7	28	1507	4	14
14	الموصل	29	116	2879	58	58
15	المجموع	246	1064	22057	532	532

المصدر: إحصاء السكان لسنة 1947 ،الجزء الأول ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، بغداد ، المملكة العراقية ، 1954، مديرية النفوس العامة ،

جدول (3) عدد السكان الكلي لكل محافظة حسب بيانات سنة 1947

ت	اسم اللواء	عدد السكان الذكور	عدد السكان الاناث	المجموع
1	بغداد	408404	408801	817205
2	الموصل	288199	306991	595160
3	الديوانية	159875	218243	378118
4	المنتفك	148034	223833	371867
5	البصرة	183723	185076	368799
6	العمارة	138207	168814	307021
7	كركوك	129365	156640	286005
8	كربلاء	132116	142148	274264
9	ديالى	133749	138664	272413
10	الحلة	124897	136309	261206
11	أربيل	108488	131288	239776
12	السليمانية	101767	124633	226400
13	الكوت	103987	130951	224938
14	الدليم	96534	96449	192983
المجموع الكلي لنفوس العراق		2257345	2558840	4816185

المصدر : إحصاء السكان لسنة 1947 ،الجزء الأول ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، بغداد ، المملكة العراقية ، 1954، مديرية النفوس العامة ، ص(12).

جدول (3) التغيرات التي أصابت سكان العراق للمدة(منتصف القرن التاسعة عشر_ 1997)

ت	السنة	العدد الكلي للسكان
.1	منتصف القرن 19	1،25 مليون نمسة
.2	1884	1،4مليون نسمة
.3	1897	1،55 مليون نسمة
.4	1913	2،371 مليون نسمة
.5	1920	2،84 مليون نسمة
.6	1934	3،2 مليون نسمة
.7	1947	4816185 نسمة
.8	1957	6339960 نسمة
.9	1965	8097230 نسمة
.10	1977	12000497 نسمة
.11	1987	16335199 نسمة
.12	1997	22046244 نسمة

المصدر : تحليل الوضع السكاني في العراق 2012.، اللجنة الوطنية للسياسيات السكانية ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات ا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واالهداف الإنمائية للألفية، ، جزيران 2012.

الهوامش :

[1]) تحليل الوضع السكاني في العراق 2012.، اللجنة الوطنية للسياسيات السكانية ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات ا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الإنمائية للألفية، ، جزيران 2012 ص(22)

[*]) أي طلبة مرحلة الدراسة المتوسطة والاعدادية والثانوية وطلبة المعاهد والكليات .

[2]) حمزة مصطفى، الحصاء السكاني وعقدة بغداد ، وكالة الانباء العراقية ، مقال الالكتروني ، 13/ 11/ 2023، الرابط التالي (https://www.ina.iq/197238--.html).

[3]) بغداد : مجلس الحكم يطلق حرية تملك العقارات للعراقيين ، الشرق الأوسط ، العدد (9074) ، صحيفة العرب الأولى ، 2/10/ 2003، الرابط التالي (https://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=195818&issueno=9074

[4]) الجهاز المركزي للحصاء (https://cosit.gov.iq/documents/AAS2020/2.pdf).

[5]) مضر خليل عمر ، الأنماط المكانية لنمو سكان مدن العراق (1957– 1997)، العدد (45) مجلة الاداب ، 1999، ص(183).

[6]) تحليل الوضع السكاني في العراق 2012.، اللجنة الوطنية للسياسيات السكانية ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات ا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الإنمائية للألفية، ، جزيران 2012 ، ص(23)

[*] يبدوا ان الاحداث السياسية قد لعبت دورها في هذا التعداد ، اذ قيام الثورة في سنة 1959 وتغيير نظام الحكم بالعراق من الملكي الى الجهوري ، قد أسهمت تلك التحديات في تقديم موعد التعداد وتخلله بعض المشكلات الفنية والإدارية .

[7]) رضا عبد الجبار و فاهم محمد جبر ، نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977– 2007).

[8]) تحليل الوضع السكاني في العراق 2012.، مصدر سابق ، ص(23).

[9]) رعد عبد الحسين محمد و عبد الجليل عبد الوهاب عبد الزراق ، تحليل جغرافي لتغير توزيع سكان العراق للمدة 1997_ 2017 واثره في التنمية الاقتصادية وبناء الدولة ، العدد الأول ج1، المجلد الخامس عشر ، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2022، ص(88).

[10]) تحليل الوضع السكان في العراق 2012، مصدر سابق ، ص(24)

[11]) مروة خليل إبراهيم ، تقويم بيانات العمر والجنس للتعدادات السكانية مع تطبيق عملي لبيانات التعداد العام للسكان لسنة 1997 في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص(52و 53).

[12]) ايمان احمد عريبي ، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في تعداد السكان والإسكان والمنشات 2006، الإدارة العامة لنظم المعلومات الجغرافية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء قطاع تكنلوجيا المعلومات ، جمهورية مصر العربية ، 2009، ص(9_11).

[13]) هند الصرايرة ، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحليل التغيّر السكاني لمحافظة الكرك خلال الفترة 2004–2015م)، العدد (1)، المجلد (7) ، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، جامعة مؤتة ، الأردن 2021 ، ص(64،65).

[14])محسن حسن ، معوقات التعداد السكاني وآثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ص(9 ،10)

[15]) إدارة السياسات السكانية وأليات التنفيذ، المجلس الأعلى للسكان ، جمهورية العراق ، ص(7–9)

[*] هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وهي هيئة تابعة الى الجهاز المركزي للإحصاء والذي هو جزء من وزارة التخطيط التابعة لجمهورية العراق .

[16]) قسم إحصاء كربلاء ، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، وزارة التخطيط العراقية ، 2024 .

[17]) رعد عبد الحسين محمد و عبد الجليل عبد الوهاب عبد الرزاق ، تحليل جغرافي لتغير توزيع سكان العراق للمدة (1997– 2017)، واثره في التنمية الاقتصادية وبناء الدولة ، مصدر سابق ، ص(93).

[18]) حسين خليل إبراهيم، الاكتظاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والأمنية (دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ، العدد (20)، مجلة مداد الاداب ص(420و 421)

[19]) بالاعتماد على ، محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، ط5، مكتبة الانجلو المصرية ، ص(480 وما بعدها)

[20]) محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية ـ منظور معاصر ، ط5، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ـ مصر ص(479)..

[21]) رباب عبد الأمير عبد الرضا شبر ، النمو السكاني واثره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990– 2018، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2020، ص(14–15).

[22]) احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، ط بلا ، سنة 1982ص(231)

[23]) حاتم كريم عباس ، تأثير النمو السكاني على التنمية بالعراق للمدة 1997– 2015)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2018، ص(56، 57).

[24]) حاتم كريم عباس ، تأثير النمو السكاني على التنمية بالعراق للمدة 1997– 2015، مصدر سابق، ص(59).

[25]) سمر إبراهيم عودة ، مخاطر الزيادة السكانية على التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة (مصر)، بحث ميداني على جامعة الزقازيق كتنظيم اجتماعي ودورها في مواجهة الزيادة السكانية ، العدد (24) مجلة كلية الاداب ، جامعة بورسعيد ، مصر ، 2023، ص(35، 36)

[26]) عدنان ياسين مصطفى ، التحول الديمغرافي والتغيرات الاجتماعية في العراق ، ط1، منظمة العمل الدولية ، بغداد ، 2022 ص(12–14)

[27])عباس فاضل السعدي ،سكان منطقة الاهوار في جنوب العراق ولمحات في جغرافيتها ومرافق التنمية فيها ،ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل - العراق ، ص(147و 148).

المصادر :

1. تحليل الوضع السكاني في العراق 2012.، اللجنة الوطنية للسياسيات السكانية ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات ا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الإنمائية للألفية، ، جزيران 2012 .
2. مضر خليل عمر ، الأنماط المكانية لنمو سكان مدن العراق (1957– 1997)، العدد (45) مجلة الاداب ، 1999.
3. تحليل الوضع السكاني في العراق 2012.، اللجنة الوطنية للسياسيات السكانية ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات ا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والهداف الإنمائية للألفية، ، جزيران 2012 .
4. رعد عبد الحسين محمد و عبد الجليل عبد الوهاب عبد الزراق ، تحليل جغرافي لتغير توزيع سكان العراق للمدة 1997_ 2017 واثره في التنمية الاقتصادية وبناء الدولة ، العدد الأول ج1، المجلد الخامس عشر ، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2022.
5. ايمان احمد عريبي ، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في تعداد السكان والإسكان والمنشئات 2006، الإدارة العامة لنظم المعلومات الجغرافية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء قطاع تكنلوجيا المعلومات ، جمهورية مصر العربية ، 2009.
6. محسن حسن ، معوقات التعداد السكاني وآثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
7. إدارة السياسات السكانية وأليات التنفيذ، المجلس الأعلى للسكان ، جمهورية العراق
8. هند الصرايرة ، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحليل التغيّر السكاني لمحافظة الكرك خلال الفترة 2004–2015م)، العدد (1)، المجلد (7) ، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، جامعة مؤتة ، الأردن 2021
9. مروة خليل إبراهيم ، تقويم بيانات العمر والجنس للتعدادات السكانية مع تطبيق عملي لبيانات التعداد العام للسكان لسنة 1997 في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2013 ،
10. رضا عبد الجبار و فاهم محمد جبر ، نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977– 2007).
11. حمزة مصطفى، الحصاء السكاني وعقدة بغداد ، وكالة الانباء العراقية ، مقال الالكتروني ، 13/ 11/ 2023، الرابط التالي (https://www.ina.iq/197238--.html).
12. بغداد : مجلس الحكم يطلق حرية تملك العقارات للعراقيين ، الشرق الأوسط ، العدد (9074) ، صحيفة العرب الأولى ، 2/10/ 2003، الرابط التالي (
https://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=195818&issueno=9074)
13. الجهاز المركزي للحصاء (https://cosit.gov.iq/documents/AAS2020/2.pdf).
14. قسم إحصاء كربلاء ، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، وزارة التخطيط العراقية ، 2024 .